

رقم القضية	الاسم	نوع المخالفة	المحكوم به فلس دينار	ملحوظات
٣٣٥٤٥	علي ابراهيم شحاده		٢٥٠	جبل عمان
٩٥٣٣	اسعد ابراهيم		٢٥٠	جبل الحسين
١٥٥٩٤	علي يوسف عبد الرحمن		٢٥٠	الهاشمي
١٦٧١٠	مصطفى اللحام		٥٠٠	جبل المقر
٣٣٥٦٧	ابراهيم حسن علي		٢٥٠	راس وادي السرور
٣٣٤٥٠	داود حسن عثمان		١٠٠	الويده
٣٣٦٠٩	فتحي عبد الرحمن		٢٥٠	جبل عمان
٣٣٦٠٨	بدري عيسى الازرمي		"	"
١٢٥٦٢	مرواح طاهر حسن		"	الهاشمي
٣٣٧٩١	ابراهيم عزام		"	الحسين
٣٣٧٨٣	خليل الكيلاني	٣	٥٠٠	جبل عمان

استدراك

يلغى اعلان تسجيل (شركة مصانع البسكوت والملكة الاردنية) المنشور على الصحيفة ١٣٩٤ من العدد ١٥٧٨ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٦١

الجمهورية العربية السورية للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الاربعاء ٢٣ جمادى الاولى سنة ١٣٨١ هـ - الموافق ١ تشرين الثاني سنة ١٩٦١ م العدد ١٥٧٩

الفرس

جلس الأمة
قانون موقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٦١ « ملحق بقانون الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٦١ - ١٩٦٢ »
نظام رقم (٥٨) لسنة ١٩٦١ « نظام الغرف التجارية »
نظام رقم (٥٩) لسنة ١٩٦١ « نظام الغرف الصناعية »
نظام رقم (٦٠) لسنة ١٩٦١ « نظام موظفي مجلس الاعمار »
نظام رقم (٦١) لسنة ١٩٦١ « نظام الاجرة الاسلكية للاتصالات »
نظام رقم (٦٢) لسنة ١٩٦١ « النظام المعدل لنظام الانتقال والسفر »
نظام رقم (٦٣) لسنة ١٩٦١ من قانون مجلس الاعمار رقم ١٥ لسنة ١٩٥٧
اتفاق بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وهيئة خدمات الاغاثة الكاثوليكية
اعلانات بائع زيت بذر القطن المستورد من سوريا ولبنان لاجازة استيراد
امر دفاع رقم ٢٩ لسنة ١٩٦١ صار عن رئيس الوزراء



هكذا من الله جل

نحو السيد الملك ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣٦) من الدستور ،
نصدر ارادتنا بتعيين الذوات الآتية اسمائهم اعضاء في مجلس الاعيان اعتباراً من تاريخ ١٩٦١/١٠/٢٢ :

معالي السيد يعقوب معمر

معالي السيد صلاح طوقان

سعادة الحاج فؤاد عبد الهادي

سعادة الدكتور محمود الدجاني

سعادة السيد محمود كريشان

١٩٦١/١٠/٢٢

وزير الداخلية

حسن الكاتب

رئيس الوزراء

بهجت التلهوني

أحمد بن طلال

نحو السيد الملك ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة الاولى للمادة (٧٨) من الدستور ،

نصدر ارادتنا بدعوة مجلس الامة الى الاجتماع في دورته العادية يوم الاربعاء الواقع في ١ تشرين الثاني سنة ١٩٦١ ميلادية الموافق ٢٣ جمادى الاولى سنة ١٣٨١ هجرية .

١٩٦١/١٠/٢٣

وزير الداخلية

حسن الكاتب

رئيس الوزراء

بهجت التلهوني

أحمد بن طلال

نحو السيد الملك ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣٦) من الدستور ،

نصدر ارادتنا بما هو آت :

يعين دولة السيد سعيد المنفي رئيساً لمجلس الاعيان اعتباراً من تاريخ ١٩٦١/١١/١ .

١٩٦١/١٠/٢٨

وزير الداخلية

حسن الكاتب

رئيس الوزراء

بهجت التلهوني

أحمد بن طلال

مجلس - السيد سعيد المنفي رئيساً

نحو السيد الملك ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة ٩٤ من الدستور ،

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦١/١٠/١٥ ،

صادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون الآتي وتأمراً باصداره ووضعه موضع التنفيذ الموقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :

قانون مؤقت رقم (٣٧) لسنة ١٩٦١

ملحق بقانون الميراثية العامة للسنة المالية ١٩٦١ - ١٩٦٢

مادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (القانون الملحق بقانون الميراثية العامة للسنة المالية ١٩٦١ - ١٩٦٢) المرفق فيما يلي بالقانون الاصلي ويقرأ مع قانون الميراثية العامة للسنة المالية ١٩٦١ - ١٩٦٢ رقم ١٥ لسنة ١٩٦١ والقانون المؤقت رقم ٢٨ لسنة ١٩٦١ كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مادة ٢ - تضاف النفقات التالية الى الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الاصلي .

رقم الفصل	عنوان الفصل	البلغ بالدينار	الاجمال بالدينار
أ - النفقات العادية			
٢	مجلس الامة	٨٦٠٠	
٩	وزارة الشؤون الاجتماعية	١٠٠٠	
١/١١	وزارة الاشغال العامة المتكررة	١٠٠٠٠	
١/١٤	النفقات العامة	٦١٠٠٠	
٣٥	الجيش العربي الاردني	١٢٥٠٠٠	
	المجموع		٢٠٥٦٠٠
ب - النفقات فوق المادة			
٣٧	المساهمة في الشركات الانمائية الاردنية والمؤسسات الدولية	٥٠٠٠٠	
٣٨	وزارة الاشغال العامة	٧٨٠٠	
٤٦	سلطة قناة النور الشرقية	٨٥٠٠٠	
٥٢	وزارة الزراعة	٥٠٠٠	
	المجموع		١٤٧٨٠٠
	المجموع الكلي		٣٥٣٤٠٠

هكذا من الله جل

مادة ٣ - تضاف الواردات التالية الى الجدول رقم (٢) الملحق بالقانون الاصلي :

رقم الفصل	عنوان الفصل	المبلغ بالدينار
٧	الفوائد والارباح	٢٥٠٠٠

مادة ٤ - تؤمن النفقات المضافة بموجب المادة (٢) من هذا القانون من الواردات المضافة بموجب المادة (٣) منه ومن الزيادة المنتظرة في الواردات ومن الوفرة العام .

مادة ٥ - يستبدل الفصل رقم ١١ الوارد في المادة ٣ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦١ برقم (٩) .

مادة ٦ - رئيس الوزراء ووزير المالية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٦١/١٠/١٦

أحمد بن طلال

رئيس الوزراء
يهجت التلموحي

وزير المالية
هاشم الجبوري

نور الدين الدوالي

بمقتضى المادة (٧) من قانون الغرف التجارية والصناعية رقم (٤١) لسنة ١٩٤٩ ،

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦١/١٠/١١ ،

أمر بمقتضى المادة (٣١) من الدستور بوضع النظام الآتي :

نظام الغرف التجارية

رقم (٥٨) لسنة ١٩٦١

صادر بمقتضى المادة السابعة من قانون الغرف التجارية رقم (٤١) لسنة ١٩٤٩

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام الغرف التجارية لسنة ١٩٦١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - ١ - تتألف الغرفة التجارية من هيئة عامة ومجلس ادارة .

٢ - ١ - تتألف الغرفة التجارية من هيئة عامة ومجلس ادارة .

٢ - ٢ - تتألف الغرفة التجارية من هيئة عامة ومجلس ادارة .

٢ - ٣ - تتألف الغرفة التجارية من هيئة عامة ومجلس ادارة .

٢ - ٤ - تتألف الغرفة التجارية من هيئة عامة ومجلس ادارة .

٢ - ٥ - تتألف الغرفة التجارية من هيئة عامة ومجلس ادارة .

٢ - ٦ - تتألف الغرفة التجارية من هيئة عامة ومجلس ادارة .

٢ - ٧ - تتألف الغرفة التجارية من هيئة عامة ومجلس ادارة .

٢ - ٨ - تتألف الغرفة التجارية من هيئة عامة ومجلس ادارة .

٢ - ٩ - تتألف الغرفة التجارية من هيئة عامة ومجلس ادارة .

٢ - ١٠ - تتألف الغرفة التجارية من هيئة عامة ومجلس ادارة .

٢ - ١١ - تتألف الغرفة التجارية من هيئة عامة ومجلس ادارة .

٢ - ١٢ - تتألف الغرفة التجارية من هيئة عامة ومجلس ادارة .

٢ - ١٣ - تتألف الغرفة التجارية من هيئة عامة ومجلس ادارة .

٢ - ١٤ - تتألف الغرفة التجارية من هيئة عامة ومجلس ادارة .

٢ - ١٥ - تتألف الغرفة التجارية من هيئة عامة ومجلس ادارة .

٢ - ١٦ - تتألف الغرفة التجارية من هيئة عامة ومجلس ادارة .

٢ - ١٧ - تتألف الغرفة التجارية من هيئة عامة ومجلس ادارة .

٢ - ١٨ - تتألف الغرفة التجارية من هيئة عامة ومجلس ادارة .

٢ - ١٩ - تتألف الغرفة التجارية من هيئة عامة ومجلس ادارة .

٢ - ٢٠ - تتألف الغرفة التجارية من هيئة عامة ومجلس ادارة .

الباب الاول

الفصل الاول

الهيئة العامة

المادة ٣ - ١ - تتألف الهيئة العامة من المنتسبين الى عضوية الغرف التجارية .

٢ - ١ - يجب على التجار والصيارفة والمصدرين والمستوردين والوسطاء والمقاولين والمتعهدين وشركات التأمين والسياحة أو وكلائهم والمؤسسات التجارية والمالية ومؤسسات المحاسبة وأصحاب الفنادق ان ينتسبوا الى عضوية الغرف التجارية قبل ممارسة العمل ، اذا كان في البلد التي يتعاملون فيها العمل غرفة تجارية .

ج - لا يجوز تسجيل طالب الانتساب أكثر من مرة واحدة الا اذا تماطى مهناً واصنافاً متعددة في محلات منفصلة .

د - اذا توقف أحد المسجلين في الغرفة عن ممارسة عمله التجاري يفقد عضويته وعليه عند استئنافه العمل ان يقدم طلب انتساب جديد .

المادة ٤ - ١ - يسجل عضواً في الهيئة العامة من تتوفر فيه الشروط التالية :

أ - ان يكون من توفرت فيه الشروط المبينة في المادة الثالثة من هذا النظام .

ب - ان يكون متمتعاً بحقوقه السياسية والمدنية .

ج - ان يمارس اعماله بمراكز ومحلات وعناوين تجارية رئيسية أو فرعية .

د - ان يدفع رسم التسجيل والاشتراك السنوي .

هـ - في حالة الشركات المساهمة والعادية والمحدودة والاسماء التجارية يجب ان تكون مسجلة لدى الدوائر الرسمية المختصة .

المادة ٥ - ١ - يمثل الشركات والمؤسسات التجارية والمالية المسجلة وفقاً لاحكام المادتين (٣ و ٤) من هذا النظام لدى الغرف التجارية مديرها المسؤول أو من يقوم مقامه من المسؤولين تفويض خطي .

المادة ٦ - ١ - في الغرفة المحددة تقدم طلبات التسجيل الى لجنة تأسيسية مؤلفة من خمسة اعضاء يقوم بتعيينها من بين من يتقدمون بتأسيس الغرفة ، وزير الاقتصاد الوطني في العاصمة والحكام الاداريون في المقاطعات وتتولى هذه اللجنة قبول الطلبات أو رفضها وتصنيفها وقبض رسوم التسجيل والاشتراك خلال ثلاثين يوماً من تأليفها ، ويجوز الاعتراض على قراراتها لوزير الاقتصاد الوطني الذي يكون قراره نهائياً .

٢ - ١ - يجب في الغرف القائمة بتقديم طالب التسجيل الى مكتب الغرفة طلباً موقفاً منه على نموذج خاص للنظر فيه وبحق للمكتب ان يقبل أو يرفض الطلب مع بيان الاسباب وفي حالة الرفض يتوجب على مكتب الغرفة عرض القضية على مجلس ادارتها في اول اجتماع يعقده وفي حالة الرفض من قبل المجلس يحق للطالب ان يستأنف القرار لدى وزير الاقتصاد الوطني الذي يكون قراره نهائياً .

هكذا من الله جل

الفصل الثاني

مجلس إدارة الغرفة

المادة ٧ - تتألف المجالس الإدارية للغرف التجارية من أعضاء حدد عددهم في المادة الثانية من قانون الغرف التجارية رقم (٤١) لسنة ١٩٤٩ .

المادة ٨ - يشترط في عضو مجلس إدارة الغرفة أن يكون حائزاً على الصفات الآتية :

- ١ - أن يكون مسجلاً في الغرفة من الدرجة الممتازة أو الدرجة الأولى أو الثانية أو الثالثة .
- ٢ - أن يكون قد بلغ الثلاثين من عمره .
- ٣ - أن يكون قد انتسب إلى الغرفة خلال السنتين السابقتين للسنة التي يرشح نفسه فيها ، وفي حالة الغرف المحدة أن يكون قد مارس التجارة أو أي عمل شملته المادة الثالثة من هذا النظام مدة ثلاث سنوات متوالية .
- ٤ - أن يكون مسدداً جميع ما عليه من رسوم الغرفة وذلك قبل اليوم الأول من إعلان موعد الانتخابات .
- ٥ - أن يكون مقيماً إقامة دائمة في العاصمة أو في مركز المقاطعات الإدارية التي تؤلف الغرفة فيها وأن يحسن القراءة والكتابة باللغة العربية
- ٦ - أن لا يكون قد اُفلس ولم يستند اعتباره
- ٧ - أن لا يكون محكوماً عليه بجناية أو جنحة أخلاقية سابقة ولا محجوراً عليه ولا مصاباً بالأمراض العقلية عند الترشيح

المادة ٩ - يحق لأحد المدراء الأولين في الشركات المساهمة والعادية والمفوضين في إدارة أعمال المحلات التجارية أن يرشحوا أنفسهم إلى عضوية مجلس إدارة الغرفة إذا توفرت فيهم الشروط الواردة في المادة (٨) من هذا النظام ولا يجوز أن يرشح أكثر من واحد عن كل شركة

المادة ١٠ - أ - مدة العضوية في مجلس إدارة الغرفة أربع سنوات وإذا شغل مركز عضو في المجلس نتيجة لإبطال عضويته بحكم محكمة أو استقالته أو وفاته أو فقدانه مؤهلاته القانونية يخلف فيه المرشح الذي نال أكثر الأصوات بعد العضو الأخير إذا كان لا يزال محتفظاً بمؤهلاته العضوية والا فالتالي يليه فإن لم يوجد مرشح كهذا أو ذلك يعين مجلس الإدارة خلال شهر من شغور العضوية عضواً من بين الناخبين تتوفر فيه مؤهلات العضوية لملء المركز الشاغر على أن يقترن هذا التعيين بموافقة وزير الاقتصاد وتنتهي العضوية المكتسبة بمقتضى هذه المادة بانتهاء دورة المجلس التي تم التعيين خلالها

ب - يفقد عضو مجلس الإدارة عضويته إذا ارتكب عملاً مخالفاً بمكانته كمضو في مجلس إدارة الغرفة أو مسيئاً لكرامتها أو سمعتها ويتم ذلك بقرار من ثلثي أعضاء مجلس الإدارة على الأقل ويفقد عضو مجلس الإدارة عضويته آلياً إذا تغيب عن حضور أربع جلسات متتالية لمجلس الإدارة دون عذر شرعي

الفصل الثالث

انتخاب مجلس إدارة الغرفة

المادة ١١ - ينتخب أعضاء مجلس إدارة الغرفة بالاقتراع السري ولا يعتبر التصويت بالمراسلة أو بالإنابة ويجوز إعادة انتخاب الأعضاء السابقين

المادة ١٢ - يحدد وزير الاقتصاد الوطني بالعاصمة والحكام الإداريون في المقاطعات الإدارية موعداً لانتخاب أعضاء مجلس إدارة الغرفة ويتحتم أن يكون ذلك خلال ثلاثين يوماً من انتهاء مدة مجلس إدارة الغرفة القائم أو من تاريخ صدور قرار وزير الاقتصاد بتأليف الغرفة الجديدة المحدثة

المادة ١٣ - يشترك في انتخاب أعضاء مجلس الغرفة جميع أعضاء الهيئة العامة المسجلون في الغرفة القائمة أو المحدثة والمتوفر فيهم الشروط التي تنطوي عليها المادتان (٤٣ و٤٤) من هذا النظام ماعدا الأعضاء المسجلين في الدرجة الخامسة

المادة ١٤ - تؤلف في العاصمة لجنة إشراف قوامها محافظ العاصمة رئيساً وتاجران غير مرشحين ينتخبهم وزير الاقتصاد الوطني أعضاء وفي المقاطعات الإدارية من مصرف اللواء رئيساً وتاجرین غير مرشحين ينتخبهما المتصرف أعضاء أوقائهم القضاء رئيساً وتاجرین غير مرشحين ينتخبهما القائم مقام أعضاء للإشراف على انتخابات ومراقبة الصناديق وحفظها والمحافظة على النظام أثناء الانتخابات

المادة ١٥ - يجب على كل مرشح لعضوية الغرفة أن يدفع عشرة دنانير يودعها في صندوق الغرفة كشرط لقبول طلب ترشيحه أو لدى أمين صندوق اللجنة التأسيسية إذا كانت الغرفة محدثة ويقيد هذا المبلغ إيراداً للغرفة إذا عدل المرشح عن الترشيح أو إذا لم يفر بعضوية مجلس إدارة الغرفة بنتيجة الانتخابات أما الفائزون فيعاد إليهم ما دفعوه من هذه المبالغ بموجب مستندات رد حسب الأصول

المادة ١٦ - تقدم طلبات الترشيح إلى مكتب الغرفة لقاء إصال رسمي موقع عليه من الموظف المسؤول خلال سبعة أيام تبدأ في الساعة الثامنة من صباح اليوم الثاني لإعلان موعد الانتخابات وتنتهي في الساعة الثانية بعد الظهر من اليوم الأخير لهذه المدة وتسجل طلبات الترشيح بدفتر خاص حسب تاريخ إيصالات قبض تأمين الترشيح

المادة ١٧ - يعين وزير الاقتصاد الوطني لجنة تدقيق مؤلفة من رئيس وعشرة أعضاء من تجار الاصناف الممتازة والأول والثاني في العاصمة ويعين كل من المتصرف والقائم مقام في المقاطعات الإدارية لجنة مؤلفة من رئيس وخمسة أعضاء لتولي ما يلي :

أ - أعداد قوائم بأسماء الذين يحق لهم الانتخاب ممن توفرت فيهم الشروط القانونية حسب المادة (١٣)

ب - تدقيق طلبات الترشيح وأعداد جدول بأسماء المرشحين الحائزين على الشروط القانونية وإعلانها

المادة ١٨ - تستأنف مقررات اللجنة خلال ثلاثة أيام من تاريخ إعلان الجدول إلى لجنة الإشراف المنصوص عليها في المادة (١٤) من هذا النظام ويكون قرارها في الموضوع قطعياً

المادة ١٩ - إذا وجد بعد إقفال قبول الترشيح أن عدد المرشحين المقبولين لا يزيد على عدد الأعضاء المطلوبين لعضوية مجلس إدارة الغرفة تعلن حينئذ لجنة الإشراف أن المرشحين قد أصبحوا أعضاء بالتزكية وإذا نقص عدد المرشحين عن العدد المطلوب فعلى وزير الاقتصاد الوطني تعيين من يختاره من تجار الصنف الممتاز والأول والثاني والثالث لامتثال النصاب ويصبح المرشحون أعضاء بالتزكية وإذا زاد عدد المرشحين عن العدد المذكور لنصاب مجلس إدارة الغرفة يتحتم حينئذ على اللجنة خلال أسبوع من انتهاء مدة قبول الطلبات للترشيح أن تنظم الجدول النهائي بأسماء المرشحين وجدولاً بأسماء أصحاب حق التصويت مرتبة حسب الدرجات والحروف الهجائية ونشرها للاطلاع في مكان عام

هكذا من الأصل

المادة ٢٠ - كل اعتراض على قوائم المرشحين او الناخبين يجب ان يقدم خطياً باستدعاء يدفع عنه رسم قدره (٥٠٠ فلس) الى صندوق الفرقة خلال ثلاثة ايام من الاعلان ويشترط ان يتضمن الاعتراض الاسباب الموجبة بالتفصيل وقرار هذه اللجنة باكثرية الاصوات يكون نهائياً

المادة ٢١ - قبل المباشرة بالاقتراع السري تختتم لجنة الاشراف صناديق الاقتراع بخاتم الفرقة الرسمي بالشمع الاحمر بعد التأكد من خلوها بصورة عليه

المادة ٢٢ - يتسلم الناخب رقعة الانتخاب مجهزة بخاتم الفرقة الرسمي وموقفاً عليها من رئيس لجنة الاشراف مرفقة بالسلسل بمقدار عدد الناخبين ويدون عليها اسماء من يود انتخابه دون ان يكون مقيداً بانتخاب العدد المطلوب انتخابه من المرشحين المقبولين والمعلن عن عددهم وذلك فيما اذا كان الناخب ممن يعرف القراءة والكتابة اما اذا كان من الاميين فيكلف احداً من لجنة الاشراف بتدوين اسماء من يريد انتخابه سراً ثم يضع الرقعة في صندوق الاقتراع وكل ورقة غير مستكملة الشروط الواردة في هذه المادة تعتبر لاغية . وفي حالة زيادة عدد المسجلين في ورقة الانتخاب تهمل الارقام الزائدة عن العدد المطلوب وتوشر لجنة الاشراف على اسم الناخب في قائمة الناخبين عند تسليمه رقعة الانتخاب

المادة ٢٣ - لا يجوز لغير لجنة الاشراف والموظف المسؤول في الفرقة والناخب دخول قاعة الانتخابات خشية التأثير على حرية الناخبين

المادة ٢٤ - ينتخب اصحاب حق الانتخاب المنصوص عنهم في هذا النظام اعضاء مجلس الادارة من المرشحين وفق العدد الذي يحدده وزير الاقتصاد الوطني حسب منطوق المادة الثانية من القانون وهؤلاء يؤلفون مجالس ادارة غرف التجارة

المادة ٢٥ - عندما يعلن رئيس لجنة الاشراف انتهاء عملية الانتخاب تفتح الصناديق ويأشر بفرز الاصوات بصورة علنية الا اذا كان الوقت غير مساعد فتتخذ تحفظ صناديق الانتخاب الموهورة والمختومة بالشمع الاحمر بخاتم الفرقة الرسمي الى اليوم التالي اذا لم يكن ذلك اليوم عطلة رسمية وان كان يوم عطلة فليوم الذي يليه ويحفظ خاتم الفرقة الموهور به صندوق الانتخاب لدى محافظ العاصمة او من ينوب عنه مسح احد مفتاحي الصندوق ويحفظ المفتاح الثاني مع احد اعضاء لجنة الاشراف وبعد تنظيم ضبط بانتهاء عملية الاقتراع تذكر فيه اللجنة عدد الناخبين الذين اشتركوا بالتصويت وعدد المتخلفين منهم ويذيل الضبط بتوقيع اعضاء لجنة الاشراف

المادة ٢٦ - تفصل لجنة الاشراف بصورة نهائية في جميع المسائل المتعلقة بعملية الانتخاب عند فرز الاصوات وفي صحرة قاعات الانتخاب وعددها وتنظيم ضبط تضمنه عدد الاصوات التي نالها كل من المرشحين

المادة ٢٧ - يفوز بمضوية مجلس ادارة الفرقة المرشحون الذين ينالون اكثر الاصوات بالسلسل واذا حازا اثنان او اكثر من المرشحين الآخرين عدداً متساوياً من الاصوات تقترح لجنة الاشراف عليهم ويفوز بالمضوية المرشح الذي يفوز بالفرقة

المادة ٢٨ - يبلغ الاعضاء الفائزون بفوزهم تحريراً من قبل رئيس لجنة الاشراف

المادة ٢٩ - تنظم قائمة اسماء المنتخبين للقانونين للدرجة الثانية وتحفظ بالفرقة بعد تصديقها من قبل لجنة الاشراف للرجوع اليها عند الحاجة

الباب الثاني

الفصل الاول

وظائف مجلس ادارة الفرقة

المادة ٣٠ - ينتخب مجلس ادارة الفرقة الجديدة في اول جلسة يعقدها رئيساً ونائباً للرئيس واميناً للسر ونائباً للامين وخازناً ونائباً للخازن

المادة ٣١ - يقوم مقام الرئيس المتغيب وامين السر المتغيب والخازن المتغيب نائب كل منهم

المادة ٣٢ - يدعو الرئيس الى عقد جلسات مجلس الادارة ويدير اعمالها وسيهرها بانتظام ويوقع مائر ضبوط الجلسات واسناد المحاسبة وينفذ مقررات مجلس الادارة ويمثل الفرقة امام أية محكمة او مرجع رسمي او غير رسمي منفرداً او بالاشتراك مع من يقرره مجلس ادارة الفرقة .

المادة ٣٣ - يشرف امين السر على تنظيم مكتب الفرقة .

المادة ٣٤ - يشرف الخازن على حسابات الفرقة ويوقع مع الرئيس على جميع المعاملات المالية .

المادة ٣٥ - أ - يجوز لمجلس ادارة الفرقة تعيين مدير ومستخدمين يعين لكل منهم صلاحياته وواجباته بقرار منه ويجوز للمجلس أن يعهد المدير أو غيره من الموظفين ببعض واجباته .

ب - يضع مجلس الادارة ملاكاً للمستخدمين يعين فيه درجاتهم ورواتبهم وزياداتهم السنوية بحسب ميزانية كل غرفة وامكانياتها المالية .

ج - يجري انتهاء خدمات مدير الفرقة بقرار مسبب صادر عن ثلثي اعضاء مجلس ادارة الفرقة .

المادة ٣٦ - كل من الرئيس وامين السر والخازن أو من ينوب عنهم مسؤول أمام مجلس الادارة عن حسن تنفيذ ما هو موكول اليه بحسب اختصاصه .

الفصل الثاني

اجتماعات مجلس الادارة

المادة ٣٧ - أ - يجتمع مجلس ادارة الفرقة مرة كل شهر على الاقل ولا يصح اجتماعه خارج قاعة الفرقة الا في حالات اضطرارية .

ب - عندما يتلقى الرئيس طلباً خطياً موقفاً عما لا يقل عن ثلث اعضاء مجلس الادارة عليه أن يدعو المجلس الى الاجتماع خلال خمسة ايام من تاريخ تلقيه الطلب مع بيان الاسباب الموجبة .

ج - تبلغ رفاق الدعوة متضمنة جدول الاعمال قبل ثمان واربعين ساعة من موعد انعقاد الجلسة .

المادة ٣٨ - تعتبر جلسة مجلس ادارة الفرقة قانونية اذا حضرها نصف الاعضاء أو أكثر وفي حالة عدم توفر النصاب تؤجل الجلسة لمدة لا تزيد على سبعة ايام توجه الدعوة خلالها الى كافة الاعضاء وتمتد الجلسة في الموعد المحدد وتكون قانونية في هذه المرة اذا حضرها ثلث الاعضاء على الاقل .

هكذا من الأصل

المادة ٣٩ - يفتتح الرئيس الجلسة وفي حالة غيابه نائبه أو أكبر الأعضاء سناً في حالة غيابهما ثم يدعى أمين السر لثلاثة وثلاثين الجلسة السابقة وبعد للمصادقة عليها يوقع الرئيس الجلسة والأعضاء الذين حضروا محضر الجلسة وينقل بعد ذلك إلى بقية الأعمال .

المادة ٤٠ - يحصر البحث في المواضيع المدرجة على جدول الأعمال ولا يجوز بحث أي موضوعات أخرى إلا إذا أقرها المجتمعون ويمنح الرئيس للأعضاء حق الكلام حسب طلبهم المسجل ولا تجوز المناقشة إلا في الموضوع المطروح للبحث .

المادة ٤١ - تؤخذ مقررات مجلس إدارة الغرفة بأكثرية الأصوات وعند تساويها يكون للرئيس صوت مرجح ويعد المجلس إلى الاقتراح السري إذا رأى بالأكثرية أن ذلك أضمن للمصلحة .

المادة ٤٢ - لا يجوز لأي عضو أن يشترك في التصويت في مواضيع يكون له فيها صلة أو منفعة خاصة .

المادة ٤٣ - لا يجوز التصويت بالنيابة في اجلاس مجلس إدارة الغرفة ولو كان ذلك بتفويض خطي بل يشترط حضور النور الاصلي بالذات .

المادة ٤٤ - لرئيس الغرفة الحق بدعوة كافة الخبراء الفنيين أو الأشخاص الذين تتوفر لديهم المعلومات المفيدة في أي موضوع مطروح للبحث في اجتماعات مجلس إدارة الغرفة كما وله الحق بدعوة مندوبي الغرفة وممثليها أمام أية لجنة أو لجنة ليدلوا بتقاريرهم ومعلوماتهم أمامها .

الباب الثالث

الفصل الاول

مالية الغرفة

المادة ٤٥ - تتكون موارد الغرفة من رسوم التسجيل والاشتراك ورسوم الكفالات والشهادات وجميع المستندات التي تصدرها أو تصدقها لقاء رسوم معينة ورسوم التحكيم والتصديق على العرائض وجوازات السفر والتأشير على النفاذ التجارية والتصديق على التوقيعات وشهادات التصديق وتسجيل مقاولات الشركات والتصديق عقود الأيجار والاستئجار إلى غير ذلك من الرسوم التي يمكن أن تستوفي بحسب اللائحة والمقررات المتعلقة بها وكذلك من ريع ما تملكه من عقارات وما يدفع إليها من هبات وتبرعات وما تكسبه من استثمار أموالها .

المادة ٤٦ - يعين مجلس إدارة الغرفة لجنة مؤلفة من اثنين من أعضائه مع أمين الصندوق للإشراف على مالية الغرفة ومواردها وتنظيم حساباتها وماليتها وعلى هذه اللجنة المالية أن تقدم في مطلع كل شهر موازنة شهرية تتضمن موارد الغرفة ومصاريفها مع الرصيد المنقول إلى حساب الشهر الجديد وصافي موجود الصندوق والمبالغ الموضوعة في المصارف .

المادة ٤٧ - يعين مجلس إدارة الغرفة مصرفاً أو أكثر لايداع أموال الغرفة فيها ولا يجوز سحب أي مبلغ من المال إلا بتوقيع الرئيس أو نائبه عند غيابه مضافاً إليه توقيعات الخازن أو نائبه عند غيابه ولا يجوز لأمين الصندوق أن يقيم صندوقه مبلغاً يزيد على خمسة وعشرين ديناراً لسد الحاجات المستعجلة الطارئة .

المادة ٤٨ - لا يجوز أن يصرف أي مبلغ من أموال الغرفة إلا بقرار من مجلس إدارة الغرفة ويستثنى من ذلك المصاريف الطارئة على أن لا تزيد على خمسة دنائير تصرف بموافقة الرئيس أو نائبه أو من ينيبه .

المادة ٤٩ - ينظم أمين الصندوق دفاتر حسابات الغرفة تنظيماً يبين فيه الداخل والخارج ويظهرها بوضوح ويجب أن يقترن كل داخل أو خارج بمستندات نظامية تحمل أرقام متسلسلة وتتطوي على التفاصيل اللازمة والوثائق المؤيدة لها مهيورة بخاتم الغرفة الرسمي وتوقيع الرئيس أو نائبه .

المادة ٥٠ - أ - ١ - تستوفي الرسوم بموجب التعرفة الآتية في عمان على أن يكون التصنيف لست درجات حسب قرارات مجلس إدارة الغرفة ويجوز الاعتراض على هذا القرار إلى وزير الاقتصاد الوطني الذي يكون قراره نهائياً وتعتبر اجراء السنة سنة كاملة .

	رسوم التسجيل	رسوم الاشتراك
	فلس	دينار
تجار الصنف الممتاز	٢٠٠	٢٠
تجار الصنف الاول	١٠٠	١٠
» الثاني	٦٠	٦
» الثالث	٣٠	٣
» الرابع	٢٠	٢
» الخامس	١٠٠	٥٠٠

٢ - يستوفي نصف هذه الرسوم في القدس ونابلس واريه .

٣ - يستوفي ثلث هذه الرسوم في المدن الأخرى على أن يكون ادنى حد لها ٢٥٠ فلساً .

ب - تستوفي كافة الغرف التجارية الرسوم التالية :

	فلس	دينار
رسوم التصديق على التوقيعات عن كل توقيع	٢٥٠	
رسوم شهادات التصديق والتوصية	٢٥٠	
رسم التحكيم بين الأفراد المخصوصين عن كل حكم	١٠٠	
رسم التصديق على العرائض مهما كان عدد توقيعاتها	٢٥٠	
رسم التصديق على مضمون الكفالات	١٠٠	
رسم التصديق على سندات الأيجار والاستئجار	٢٥٠	
رسم التأشير على تواريخ معينة	٢٥٠	

ج - يستوفي رسم قدره ربع بالمائة من قيمة فواتير البضائع المصدرة عند التصديق على منشأ البضاعة على أن لا يزيد الرسم عن خمسة دنائير وان لا يقل عن مائتين وخمسين فلساً .

المادة ٥١ - عند اصدار رخص المهن من قبل الدوائر المالية يشترط على الطالب ابراز شهادة تشير إلى تسديد اشتراكه السنوي وتسجيله لدى الغرفة التجارية إذا كان يقوم في مدينة فيها غرفة تجارية .

المادة ٥٢ - ينظم مكتب الغرفة التجارية قائمة تتضمن أسماء والقاب ومحال التجار المتخلفين عن دفع أي رسم متحقق عليهم ثم يعث به مع مذكرة إلى وزارة الاقتصاد الوطني التي تتولى غايرة المراجع المختصة من أجل جباية هذه الرسوم مع غرامة قدرها (١٠٪) من قبل جباة المالية بموجب قانون الجباية وذلك بعد انذار المتخلفين من الدفع لمدة عشرة أيام من تاريخ تبليغهم أو تبليغ محال انذارهم وتخليطهم عن الدفع .

هكذا من الأصل

المادة ٥٣ - تدفع رسوم التسجيل حالما يقبل التاجر في الهيئة العامة للفرقة ولا يجوز التسجيل قبل دفع هذا الرسم .

المادة ٥٤ - تبتدى السنة المالية للفرقة في مطلع كل عام مالي أي في أول نيسان من كل سنة .

المادة ٥٥ - لا يجوز رد الاموال التي تجيبها الفرقة الا في الحالات التي يتحقق فيها ان تلك الاموال استوفيت بطريقة غير اصولية وفي هذه الحالة يجب عرض القضية على مجلس الادارة ليقدر ردها الى اصحابها وكذلك الحال عند رد الاموال التي جبيت بموجب المادة (١٥) من هذا النظام .

المادة ٥٦ - يعين مجلس ادارة الفرقة مدققاً قانونياً للحسابات والموازنة وعلى امين الصندوق ان يطلع المدقق على دفاتر الفرقة والمستندات المتعلقة بما فيها وفي جميع الاحوال تخضع مالية الفرقة لمراقبة الحكومة العامة ومفتشيها الماليين الذين يمكن ان توفدهم الحكومة للقيام بالتفتيش المالي وتدقيق الحسابات والمعاملات .

المادة ٥٧ - عندما يتدب مجلس ادارة الفرقة عضواً أو أكثر من اعضائه للقيام بعملية تعود لصالح الفرقة عليه ان يضمن قراره بمقدار التعويضات التي سيصرفها لهم لقاء نفقات السفر وغيرها وبدون ذلك في محضر الجلسة .

المادة ٥٨ - جميع المبالغ المدفوعة لصندوق الفرقة المنحلة والمتحققة لهما تسريح ملكاً للفرقة ولا يجوز لاي كان استرداد شيء منها .

الفصل الثاني

صندوق انشاءات الفرقة

المادة ٥٩ - تخصص الفرقة من مواردها اذا كانت الموارد تساعد على ذلك مقداراً معيناً من المبالغ ترصده في سبيل انشاء عقارات تستثمر لصالح صندوق الفرقة من مكاتب ومعارض وغيرها .

المادة ٦٠ - يتألف دخل هذا الصندوق من الموارد الآتية :

أ - ما يجنيه مجلس ادارة الفرقة من اعضائه لمصلحة هذا الصندوق .

ب - ما يقرر مجلس ادارة الفرقة تخصيصه من موازنة الفرقة عند وجود وفر يزيد عن الحاجة .

ج - ما يرد من هبات وتبرعات أو أي ريع آخر يرصد لهذه الغاية .

د - من المبالغ المودعة لدى الفرقة من قبل المرشحين المنتخبين أو الذين لم يتأهلوا عدد الاصوات التي تمكنهم من الفوز بالمصنوية .

المادة ٦١ - امين الصندوق مكلف بتنظيم حسابات خاصة باموال صندوق الانشاءات منفصلة ومستقلة عن حسابات الفرقة وتودع موجودات هذا الصندوق بالمصرف الذي يختاره مجلس ادارة الفرقة ولا يجوز بحال من الاحوال سحب أي مبلغ من اموال الفرقة الا بقرار يتخذه مجلس ادارة الفرقة .

المادة ٦٢ - تجري الفرقة مناقضاتها ومزايدات وفقاً لنظام المناقصات والمزايدات المرحية الاجراء في الحكومة .

المادة ٦٣ - يسجل جميع ما تشتره وما تبنيه الفرقة التجارية واراضيها وأية اموال منقولة أو غير منقولة باسم الفرقة التجارية المسافر اليها ولا يجوز تسجيل الاموال المذكورة باسم شخص أو أشخاص مهما تكن صفتهم .

المادة ٦٤ - يسجل ريع العقارات في حسابات الفرقة العامة كمورد من مواردها .

المادة ٦٥ - لا يجوز بيع أو رد أي عقار أو بناء أو اموال غير منقولة باسم الفرقة الا بقرار من ثلثي اعضاء مجلس ادارة الفرقة على الأقل .

الفصل الثالث

صندوق توفير الموظفين

المادة ٦٦ - ينشأ صندوق خاص لموظفي الفرقة يساهم فيه الموظفون بنسبة ٥٪ من رواتبهم الشهرية كما تساهم الفرقة فيه بنسبة ٨٪ وتعتبر مساهمة الفرقة هذه كجزء من التعويض المستحق للمستخدم بموجب قانون العمل على ان لا تقل المبالغ المساهم بها من قبل الفرقة والمتجمعة في الصندوق بأي حال من الاحوال عن التعويض المستحق له بموجب القانون المذكور .

المادة ٦٧ - أ - يجري العمل بصندوق التوفير هذا اعتباراً من تاريخ تعيين الموظف على ان لا يتجاوز ذلك عن ١٦/٤/١٩٥٥ وعلى ان يسدد كل من الموظفين والفرقة المبالغ المستحقة عليهم للصندوق عن المسددة التي تسبق سريان هذا النظام .

ب - لا يستفيد من هذا الصندوق الا الموظفون الذين يعملون بالفرف التجارية عند سريان مفعول هذا النظام .

المادة ٦٨ - أ - إذا ترك الموظف عمله بناء على رغبته تدفع له جميع المبالغ المتحصلة له في صندوق التوفير اذا كان قد امضى في خدمة الفرقة ما لا يقل عن عشر سنوات متوالية وفي حالة تركه العمل بناء على رغبة قبل مضي عشر سنوات يدفع له ما اقتطع من رواتبه فقط .

ب - في حالة الاستغناء عن خدمات الموظف تدفع له جميع المبالغ المتحصلة له في صندوق التوفير الا في الحالات التالية فيدفع له ما اقتطع من رواتبه فقط لحساب صندوق التوفير :

أ - اذا ترك العمل بسبب ارتكابه جريمة جنائية أو سلك مسلكاً خلقياً شائناً .

ب - اذا تقيب عن العمل دون عذر مشروع مدة تزيد في مجموعها على خمسة عشر يوماً في السنة الواحدة .

ج - اذا ترك العمل دون ان يشعر المجلس برغبته في الاستقالة قبل شهر من ترك العمل .

الباب الرابع

لجان التحكيم

المادة ٦٩ - تقوم الفرقة بفض الخلافات الداخلية بين التجار واصحاب المهن والصناعات عن تكون اسماؤهم قد سجلت في الفرقة بتقديم طلب خطي من الطرفين المتنازعين أو أحدهما بشرط ان يوافق الطرف الآخر على قبول تحكيم الفرقة بعد تقديمه الطلب المقدم من خصمه خطياً .

المادة ٧٠ - تعين الفرقة بعد استلام طلب التحكيم الموافق عليه من الطرفين المتنازعين في اي جلسة تعقدها لجنة مؤلفة من ثلاثة من اعضائها أو غيرهم تراعى فيهم الكفاءة والخبرة والامانة وعدم العلاقة بموضوع التحكيم بموجب قرار حسب الاصول للنظر في القضية المختلف عليها واصدار الحكم اللازم فيها .

المادة ٧١ - تباشر لجنة التحكيم عملها في مدة لا تتجاوز الاسبوع من تاريخ تبليغها التعيين بعد الحصول على صك التحكيم موقع من الطرفين المتنازعين تراعى فيه نصوص قوانين التحكيم المرحية في البلاد .

المادة ٧٢ - تدون لجنة التحكيم اعمالها ووقائع جلساتها في محضر خاص وترفعه مع قرارها الى رئيس الفرقة الذي يصادق عليه ويلغته الى الطرفين المتحكمن بعد تسجيله في سجل الفرقة الخاص .

هكذا من الأصل

المادة ٧٣ - تعين الفرقة مقدار رسم التحكيم بموجب التفرقة وتحدد تمويضات لجنة التحكيم ونفقاتها وتستوفيها قبل مباشرة اللجنة بالعمل على ان تدفع لاعضاء لجنة التحكيم بعد رفعها اوراق القضية الى رئيس الفرقة حسب الاصول .

المادة ٧٤ - تؤخذ قرارات لجنة التحكيم باكثرية الاصوات وينتهي عملها عند رفع قرارها مع اوراق القضية الى رئيس الفرقة .

المادة ٧٥ - عندما يحدث خلاف بين التجار والشركات والمؤسسات الأردنية وبين ما يقابلها من الشركات والتجار والمؤسسات الاجنبية تؤلف لجنة تحكيم من ممثل عن الفرقة ومدوب تعيينه الفرقة ومدوب من قبل وزارة الاقتصاد الوطني ومدوب عن القصلية التي ينتسب اليها الشخص الاجنبي بطلب من وزارة الخارجية الأردنية وتمارس هذه اللجنة عملها وترفع مقرراتها بنفس الطريقة المتبعة في لجان التحكيم .

الباب الخامس

احكام عامة

المادة ٧٦ - يعتبر وزير الاقتصاد الوطني المرجع لتصرفات لفرقة التجارة في جميع الامور

المادة ٧٧ - تشترك كل فرقة بموافقة وزير الاقتصاد الوطني مع غيرها من الفرق في انشاء وادارة ابي عمل من الاعمال التي تعود بالقائمة على تجارة المقاطعات الادارية التي تمثلها تلك الفرق

المادة ٧٨ - للفرق ان تكون اتحاداً عاماً للعناية بالمصالح المشتركة بينها بموافقة وزير الاقتصاد الوطني

المادة ٧٩ - تعتبر الفرق منحلة اعتباراً من التاريخ الذي تستلم فيه الفرقة الجديدة المنتخبة عملها

المادة ٨٠ - جميع الموجودات على اختلاف انواعها والمائدة للفرقة المنحلة تصبح ملكاً للفرقة الجديدة

المادة ٨١ - لا يستفيد من احكام هذا النظام كل تاجر لم يكن مشتركاً في فرقة التجارة في المقاطعة الادارية التي ينتمي اليها

المادة ٨٢ - التجار والمتعهدون الذين لا يبرزون شهادة من الفرقة التجارية بتسجيل اسمائهم لا يقبلون بالمناقصات والمزايدات الاميرية

المادة ٨٣ - يلغى نظام الفرق التجارية رقم (١) لسنة ١٩٤٩ وتعديلاته

١٩٦١/١٠/١١

اختصاصات

وزير الاقتصاد الوطني	وزير الصحة	وزير المالية	رئيس الوزراء ووزير الخارجية بمجرد التتويج
وزير الزراعة والاخشاء والتعمير علي نصوح الطاهر	وزير الداخلية والمدينة ووزير الدفاع بالوكالة حسن الكاتب	وزير التربية والتعليم وفيق الحسيني	وزير المواصلات عبد المجيد موتقى
وزير السياحة والتجارة بشير الصباغ	وزير الشؤون الاجتماعية وقائم باعمال قاضي القضاة بشير الصباغ		

نظام الفرق التجارية والصناعية

بمقتضى المادة (٧) من قانون الفرق التجارية والصناعية رقم (٤١) لسنة ١٩٤٩ .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١١/١٠/١٩٦١ .

أمر بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - بوضع النظام الآتي :

نظام الفرق الصناعية

رقم (٥٩) لسنة ١٩٦١

صادر بمقتضى المادة (٧) من قانون الفرق التجارية والصناعية رقم (٤١) لسنة ١٩٤٩

لادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام الفرق الصناعية لسنة ١٩٦١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

لادة ٢ - تتألف الفرقة الصناعية من هيئة عامة ومجلس ادارة .

الباب الاول

الفصل الاول

الهيئة العامة

لادة ٣ - تتألف الهيئة العامة للفرقة الصناعية من المؤسسات الصناعية المسجلة فيها ويعتبر مؤسسة صناعية كل مصنع او مشغل يملكه شخص او شركة ويدار بالالات الميكانيكية الثابتة ، ويكون مركزه الدائم في اللواء الذي تقوم فيه الفرقة .

لادة ٤ - يسجل عضواً عاملاً في الفرقة كل مصنع او مشغل لا يقل عن اثنى الميكانيكية الثابتة عن (٢٥٠٠) دينار ويستخدم ما لا يقل عن عشرة اشخاص من الموظفين والعمال بصورة دائمة .

لادة ٥ - يسجل عضواً عاملاً منتسباً في الفرقة كل مصنع او مشغل لا تطبق عليه احكام المادة الرابعة من هذا النظام .

لادة ٦ - يحق لصاحب اية مؤسسة صناعية تقوم في لواء لا توجد فيه فرقة صناعية ان يكون عضواً في اية فرقة صناعية قائمة في المملكة .

لادة ٧ - على الاعضاء المسجلين في الفرقة ، عاملين او متسبين ان يسددوا الرسوم المنصوص عليها في هذا النظام .

لادة ٨ - يمثل الشركات المساهمة المسجلة في الفرقة وفقاً للمواد (٤ و ٥ و ٦) من هذا النظام رئيس مجلس ادارتها او احد اعضائها المفوضين بذلك ويمثل الشركات الاخرى المسجلة في الفرقة احد اعضائها المفوضين بالتوقيع عنها .

لادة ٩ - يقدم طلب التسجيل الى الفرقة حسب النموذج الخاص بذلك وعلى مجلس الادارة ان يبت في الطلب خلال شهر واحد من تاريخ تقديمه ، وفي حالة عدم البت في الطلب بعد مرور مدة الشهر المنصوص عليها يعتبر الطلب مقبولا ويصدر المجلس لتصنيف صاحب الطلب .

وفي حالة رفض المجلس للطلب عليه ان يبين الاسباب الموجبة للرفض ، ولصاحب الطلب حق الرجوع الى وزير الاقتصاد الوطني الذي يكون قراره نهائياً .

هكذا من الاصل

المادة ١٠ - يفقد العضو صفة العضوية في الحالات التالية :

- أ - اذا فقد ملكاته العقلية او افلس او حكم عليه بجناية او بجنحة شائنة . ويحق لمن اعيد اليه اعتباره التخلي عن الانتساب الى الفرقة من جديد .
- ب - اذا تأخر عن تأدية بدل اشتراكه مدة سنة كاملة من تاريخ الاستحقاق .
- ج - اذا فقد شروط العضوية الواردة في هذا النظام .

المادة ١١ - يترأس جلسات الهيئة العامة رئيس مجلس الإدارة او نائبه عند غيابه او من تنتخبه الهيئة العامة من الاعضاء في حالة غيابهما .

المادة ١٢ - تجتمع الهيئة العامة اجتماعا عاديا مرة في كل سنة على الاقل بدعوة من مجلس الادارة وعلى المجلس بناء على طلب خطي يقدمه ما لا يقل عن ٢٥٪ من مجموع اعضاء الفرقة ان يدعو الهيئة العامة الى الاجتماع خلال شهر واحد من تقديم الطلب ويشترط ان يتضمن الطلب جدول الاعمال مع بيان الاسباب الموجبة .

المادة ١٣ - تنحصر ابحاث الهيئة العامة في المواضيع المدرجة في جدول الاعمال وفيما تقرره اكثرية الحاضرين .

الفصل الثاني

مجلس ادارة الفرقة

المادة ١٤ - تتألف مجالس ادارة الفرقة الصناعية من اعضاء عاملين يحدد عددهم وزير الاقتصاد الوطني وفقا للمادة الثانية من قانون الغرف التجارية والصناعية رقم ٤١ لسنة ١٩٤٩ والتعديلات التي ادخلت عليه بموجب قانون الغرف التجارية والصناعية المعدل لسنة ١٩٦١ .

المادة ١٥ - يشترط في عضو مجلس الادارة :

- أ - ان يكون مسجلا في الفرقة عضوا عاملا ومضى على تسجيله ما لا يقل عن سنة واحدة
- ب - ان يكون قد بلغ الثلاثين من عمره وارادني الجنسية
- ج - ان يكون مسددا ما عليه من اشتراكات للفرقة .
- د - ان لا يكون قد افلس ولم يستعد اعتباره ولا محكوما عليه بجناية او جنحة اخلاقية .
- هـ - ان لا يكون عضوا اداريا في اية فرقة صناعية او تجارية اخرى في المملكة .

المادة ١٦ - مدة عضوية مجلس الادارة هي اربع سنوات ويجوز اعادة انتخاب الاعضاء السابقين ولا يجوز ترشيح اكثر من شخص عن كل مؤسسة صناعية .

المادة ١٧ - اذا شغل مركز عضو في مجلس الادارة بالوفاة او الاستقالة او بفقدان اي شرط من شروط العضوية ، او بالتخلف عن الحضور ثلاث جلسات متتالية بدون عذر مشروع ومقبول فان الذي يليه في عدد الاصوات في الانتخابات يحل محله في عضوية مجلس الادارة وفي حالة الفرقة المحدثة يعين وزير الاقتصاد الوطني عضوا بديلا عنه وفي كلتا الحالتين يتم العضو الجديد مدة سلفه فقط .

المادة ١٨ - تجري انتخابات مجلس ادارة جديد خلال مدة لا تقل عن ١٥ يوما ولا تزيد على ٣٠ يوما عن تاريخ :

- أ - انتهاء مدة مجلس الادارة .
- ب - صدور قرار من مجلس الوزراء بحله .
- ج - نقص عدد اعضاء المجلس في ابي وقت كان عن النصف .
- د - صدور قرار وزير الاقتصاد الوطني باحداث فرقة صناعية .

الفصل الثالث

انتخابات مجلس ادارة الفرقة

المادة ١٩ - ينتخب اعضاء مجلس ادارة الفرقة بالاقتراع السري ولا يعتبر التصويت بالمراسلة او الالاف .

المادة ٢٠ - يحدد وزير الاقتصاد الوطني موعدا لانتخاب اعضاء مجلس ادارة الفرقة وفقا للمادة (١٨) من هذا النظام .

المادة ٢١ - يشترك في انتخاب اعضاء مجلس ادارة الفرقة جميع الاعضاء العاملين في الهيئة العامة ممن تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في المواد (٤ و ٦ و ٧) من هذا النظام ولم يفقد واصفه العضوية ويشترط فيهم ايضا ان يكونوا قد سدّدوا اشتراكاتهم السنوية قبل اسبوع من التاريخ المحدد لاجراء الانتخاب بما في ذلك يوم الجمعة وتعتبر الساعة الثانية بعد الظهر آخر موعد لقبول تسديد الاشتراك وفي حالة الفرقة المحدثة يشترك اصحاب المؤسسة الصناعية بصورة عامة في انتخاب اول مجلس ادارة .

المادة ٢٢ - في حالة الفرقة المحدثة يتقدم الاشخاص الذين تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة الرابعة من هذا النظام بترشيحهم لعضوية مجلس الادارة الى وزير الاقتصاد الوطني قبل يومين على الاقل من الموعد المحدد لانتخاب اول مجلس ادارة وتجري الانتخابات في هذه الحالة بالطريقة التي يبينها وزير الاقتصاد الوطني وعلى الفائزين بعضوية اول مجلس ادارة ان يبادروا الى تسديد رسوم التسجيل والاشتراك السنوي الى صندوق الفرقة وفقا لما ينص عليه هذا النظام في اول جلسة يعقدها مجلس الادارة .

المادة ٢٣ - في حالة الفرقة القائمة تؤلف لجنة اشراف من وزير الاقتصاد الوطني او من ينيه رئيسا وعضوين عاملين من الفرقة غير مرشحين بينهما الوزير لتقوم بالاشراف على الانتخابات ومراقبة صناديق الاقتراع وفرز الاصوات .

المادة ٢٤ - يجب على كل مرشح لعضوية الفرقة ان يودع في صندوقها مبلغ عشرة دنانير لقاء ابطال رسمي لقبول ترشيحه على ان يرد هذا المبلغ الى المرشح في حالة فوزه ويقيده مورداً للفرقة في حالة فشله .

المادة ٢٥ - تسجل طلبات الترشيح في مكتب الفرقة حين تقديمها لقاء تثبيت خطي موقع عليه من الموظف المسؤول وذلك خلال ١٥ يوما تبدأ في الساعة الثامنة من صباح اليوم الثاني لاعلان موعد الانتخابات وتنتهي في الساعة الثانية من بعدظهر اليوم الاخير لهذه المدة وتسجل طلبات الترشيح حسب تاريخ وساعة ورودها بالترتيب .

المادة ٢٦ - يعين وزير الاقتصاد الوطني لجنة تدقيق مؤلفة من رئيس وثلاثة اعضاء من غير المرشحين للاشراف على ما يلي :

- أ - اعداد قوائم باسماء الذين يحق لهم الانتخاب وفقا لهذا النظام .
- ب - تدقيق طلبات الترشيح واعداد جداول باسماء المرشحين الذين تتوفر فيهم الشروط المطلوبة وفقا لهذا النظام .
- ج - تعليق جداول باسماء المرشحين والتأخيرين مرتبه حسب الحروف الابجدية في مكاتب الفرقة .

هكذا من الأصل

المادة ٢٧ - يقدم الاعتراض على قرارات لجنة التدقيق خلال ثلاثة أيام من تاريخ إعلان الجداول إلى لجنة الاشراف ويشترط ان يكون الاعتراض خطياً ومتضمناً الاسباب الموجبة بالتفصيل وعلى ان يدفع عنه الى صندوق الغرفة رسم قيمته ٥٠٠ فلس ويكون قرار لجنة الاشراف في موضوع الاعتراض قطعياً بأكثرية الاصوات .

المادة ٢٨ - بعد اقفال باب الترشيح اذا وجد ان عدد المرشحين المقبولين لا يزيد على عدد الاعضاء المطلوبين لمضوية مجلس ادارة الغرفة تمان لجنة الاشراف ان المرشحين قد فازوا بالتركية واذا نقص عدد المرشحين عن العدد المطلوب فلوزير الاقتصاد الوطني الحق بتعيين من يختاره من الاعضاء ممن تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة ١٥ من هذا النظام لانتماء النصاب القانوني ويصبح المرشحون اعضاء بالتركية .

المادة ٢٩ - تختتم لجنة الاشراف صناديق الاقتراع بخاتم الغرفة الرسمي وبالشمع الاحمر قبل المباشرة بالتصويت السري وبعد التأكد من خلوها وذلك بصورة علنية .

المادة ٣٠ - عند المباشرة بالتصويت يتسلم الناخب بطاقة الانتخاب موهورة بخاتم الغرفة وموقعا عليها من رئيس لجنة الاشراف ومرفقة بالسلسلة بمقدار عدد الناخبين ويدون الناخب عليها اسما من يريد انتخابهم من المرشحين المقبولين والمعلن عن عددهم بشرط الا يزيد عدد الاسماء على عدد المطلوبين واذا كان الناخب امياً يكلف رئيس لجنة الاشراف بتدوين اسما من يريد انتخابهم سرا ثم يضع البطاقة في صندوق الاقتراع . وتعتبر ملغاة كل بطاقة غير مستكملة للشروط الواردة في هذه المادة وتؤشر لجنة الاشراف على اسم الناخب في قائمة الناخبين عند تسليمه بطاقة الانتخاب

المادة ٣١ - تفصل لجنة الاشراف بصورة نهائية في جميع المسائل المتعلقة بعملية الانتخاب عند فرز الاصوات وفي صحة بطاقات الانتخاب وعددها وتنظم تقريراً تضمنه عدد الاصوات التي نالها كل مرشح من المرشحين .

المادة ٣٢ - يفوز بعضوية مجلس ادارة الغرفة المرشحون الذين ينالون اكثر الاصوات بالسلسلة واذا حاز اثنان او اكثر من المرشحين الآخرين عدداً متساوياً من الاصوات تقرر لجنة الاشراف عليهم ويترتب عضواً المرشح الذي يفوز بالغرفة

المادة ٣٣ - يبلغ رئيس لجنة الاشراف الاعضاء الفائزين نتيجة فوزهم خطياً .

المادة ٣٤ - تنظم لجنة الاشراف قائمة باسماء المرشحين غير الفائزين تحفظ في الغرفة بعد تصديقها للرجوع اليها عند اللزوم

الباب الثاني

الفصل الاول

وظائف مجلس ادارة الغرفة

المادة ٣٥ - ينتخب مجلس ادارة الغرفة الجديد في اول جلسة يعقدها رئيساً ونائباً له وامينا للسر ونائباً له وامينا للصندوق ونائباً له ويبلغ ذلك الى وزير الاقتصاد الوطني والحكام الاداريين الذين تقوم الغرفة في منطقة عملهم .

المادة ٣٦ - يقوم مقام الرئيس المنتخب وامين السر المنتخب وامين الصندوق المنتخب نائب كل منهم .

المادة ٣٧ - يدير الرئيس احوال الجلسات ويرعى سيرها بانتظام ويوقع سائر المحاضر الخاصة بالجلسات واستاد المحاسبة ويمثل الغرفة امام اي محكمة او مرجع رسمي او غير رسمي منفرد او بالاشتراك مع من يقرره مجلس ادارة الغرفة .

المادة ٣٨ - يشرف امين السر على تنظيم الاعمال الكتابية وترتيبها وحسن سيرها وحفظها وتنفيذ مقرر مجلس ادارة الغرفة وتوزيع الاعمال الادارية للغرفة ويعين باشتراك مع الرئيس مواعيد الجلسات ويدعو الاعضاء اليها ويحافظ على اختتام الغرفة وجميع ما يضمه مكتبها كما ينظم محاضر الجلسات وارقامها وتواريخها ويسجل الحاضرين والغائبين من الاعضاء في كل جلسة .

المادة ٣٩ - يشرف امين الصندوق على حسابات الغرفة وهو مسؤول عن اموالها وتنظيم ميزانيتها وعليه ان يحتفظ بسجل خاص يتضمن موجوداتها واناثا وممتلكاتها المنقولة وغير المنقولة وهو الذي يوقع مع الرئيس على جميع المعاملات المالية .

المادة ٤٠ - لمجلس ادارة الغرفة حق تعيين موظفين وكتاب باجر معين للقيام بالاعمال الكتابية عند الاقتضاء وتراعي في ذلك امكانيات الغرفة المالية وللمجلس حق تسريح الموظفين والاستثناء عن خدماتهم .

المادة ٤١ - يمارس مجلس الادارة جميع الصلاحيات المخولة للغرفة بموجب قانون الغرف التجارية والصناعية مع تعديلاته وهو المسؤول عن اعمالها .

الفصل الثاني

اجتماعات مجلس ادارة الغرفة

المادة ٤٢ - يجتمع مجلس ادارة الغرفة اجتماعاً عادياً مرة كل شهر على الاقل ولا يصح اجتماعه خارج قاعة الغرفة الا في حالات اضطرابية ويجتمع اجتماعات طارئة بناء على دعوة من رئيسه او بناء على طلب خطي موقع من ثلاثة اعضاء من المجلس على الاقل يتضمن الاسباب الموجبة وعلى الرئيس في هذه الحالة ان يوجه الدعوة للاجتماع خلال خمسة ايام من تاريخ تلقيه الطلب .

المادة ٤٣ - تعتبر جلسة مجلس ادارة الغرفة قانونية اذا حضرها اكثر من نصف الاعضاء وفي حال عدم توفر النصاب تؤجل الجلسة لمدة لا تزيد على خمسة ايام توجه الدعوة خلالها الى كافة الاعضاء وتمتد الجلسة في الموعد المحدد وتكون قانونية في هذه المرة اذا حضرها اربعة اعضاء على الاقل .

المادة ٤٤ - يفتح الرئيس الجلسة او نائبه في حالة غيابه ثم يتلو امين السر وقائع الجلسة السابقة وبعد المصادقة عليها يوقعها كل الرئيس والاعضاء الذين حضروا تلك الجلسة .

المادة ٤٥ - يمنح الرئيس حق الكلام للاعضاء حسب طلبهم بالترتيب ولا تجوز المناقشة الا في المواضيع المدرجة على جدول الاعمال الا اذا قرر المجلس خلاف ذلك .

المادة ٤٦ - تؤخذ مقررات مجلس ادارة الغرفة بأكثرية اصوات الحاضرين ويعمد الى التصويت السري اذا قرر المجلس ذلك .

المادة ٤٧ - لا يجوز لأي عضو ان يشترك بالتصويت في مواضيع تكون له فيها صلة او منفعة خاصة .

المادة ٤٨ - لا يجوز التصويت بالنيابة في اجات مجلس ادارة الغرفة ولو كان ذلك بتفويض خطي بل يشترط حضور العضو شخصياً

المادة ٤٩ - يحق لرئيس مجلس الادارة دعوة كافة الخبراء والفنيين والاشخاص الذين تتوفر لديهم المعلومات المفيدة في اي موضوع مطروح للبحث في اجتماعات المجلس ويحق له ايضا دعوة مندوبي الغرفة ويمثلها امام اية لجنة او هيئة رسمية ليدلوا بتقاريرهم ومعلوماتهم امامها .

هكذا من السهل

الباب الثالث

الفصل الاول

مالية الفرقة

المادة ٥٠ - تتكون موارد الفرقة مما يلي :

- ١ - رسوم التسجيل وبدلات اشتراك الاعضاء السنوية .
- ٢ - رسوم التصديق على القوائم وشهادات المنشأ وتستوفي بمعدل واحد بالآلف على ان لا يقل رسم الشهادة الواحدة عن ٥٠٠ فلس ولا يزيد من عشرة دنانير .
- ٣ - رسوم التصديق على الكفالات والشهادات وجميع المستندات وهي دينار واحد عن كل الف دينار اوجزه من الآلف أو رسم مقطوع حده الأدنى دينار واحد وحده الأعلى خمسة دنانير .
- ٤ - رسوم تسجيل التحكيم على أن لا تقل عن دينار ولا تتجاوز خمسة دنانير .
- ٥ - ربيع ما تستشره من أملاكها وأموالها .
- ٦ - الهبات والمساعدات والتبرعات .
- ٨ - رسوم ترشيح الاعضاء غير القائمين في الانتخابات .
- ٨ - أية موارد أخرى .

المادة ٥١ - تستوفي رسوم التسجيل مرة واحدة وتستوفي بدلات اشتراك الاعضاء سنوياً كما يلي على أن يكون التصنيف حسب قرارات مجلس ادارة الفرقة ويجوز الاعتراض على هذه القرارات لوزير الاقتصاد الوطني الذي يكون قراره نهائياً . وتعتبر اجراء السنة سنة كاملة .

رسوم التسجيل دينار	بدلات الاشتراك دينار
١٠٠	٣٠٠
٧٥	١٥٠
٥٠	١٠٠
٢٥	٥٠
١٥	٣٠
١٠	٢٠
٥	١٠
٥	٥

الشركات المساهمة التي يبلغ رأسمالها المدفوع مليون دينار أو أكثر
الشركات والمؤسسات التي يبلغ رأسمالها المدفوع نصف مليون ويقل
من المليون دينار .
الشركات والمؤسسات التي يبلغ رأسمالها المدفوع ١٠٠٠٠٠ دينار
ويقل من النصف مليون دينار .
الشركات والمؤسسات التي يبلغ رأسمالها المدفوع ٥٠٠٠٠ دينار ويقل
عن ١٠٠٠٠٠ دينار .
الشركات والمؤسسات التي يبلغ رأسمالها المدفوع ١٠٠٠٠ دينار ويقل
عن ٥٠٠٠٠ دينار .
الشركات المساهمة التي يبلغ رأسمالها المدفوع ٥٠٠٠ ويقل من
١٠٠٠٠ دينار .
الشركات والمؤسسات التي يبلغ رأسمالها المدفوع من ٥٠٠٠ دينار .
الاعضاء المتسجلين .

المادة ٥٢ - يعين مجلس الادارة مصرفاً أو أكثر لايداع أموال الفرقة ، ولا يجوز سحب أي مبلغ من المال الا بتوقيع الرئيس أو نائبه عند غيابه مضافاً اليه توقيع أمين الصندوق أو نائبه عند غيابه ، ولا يجوز لأمين الصندوق أن يقي في صندوقه مبلغاً يزيد عن عشرين ديناراً .

المادة ٥٣ - لا يجوز أن يصرف أي مبلغ من أموال الفرقة إلا بقرار من مجلس الادارة .

المادة ٥٤ - ينظم المحاسب تحت اشراف أمين الصندوق دفاتر حسابات الفرقة تنظيمًا اصولياً ويجب ان يقرن كل ايراد او مصرف بمستندات نظامية على نسختين تحمل ارقاماً متسلسلة وتنطوي على التفصيلات اللازمة والوثائق المؤيدة لها مهبورة بخاتم الفرقة الرسمي .

المادة ٥٥ - عند اصدار رخص الصناعات من قبل الدوائر المالية يشترط على الطالب ابراز شهادة تشير الى تسجيله في الفرقة الصناعية اذا كان يقيم في مدينة فيها فرقة صناعية ولا تمنح أية رخصة استيراد او يحال اي تعهد ما لم يبرز صاحب المؤسسة الصناعية شهادة نافذة المفعول تثبت تسجيله وتسديد اشتراكه في الفرقة .

المادة ٥٦ - ينظم مكتب الفرقة الصناعية قائمة تتضمن اسماء والقاب ومحال اقامة الاعضاء المتخلفين عن دفع اي رسم متحقق عليهم وبعد تصديقه يعمد به الى وزارة الاقتصاد الوطني لتتولى عبارة المراجع المختصة من اجل جباية هذه الرسوم من قبل جباة المالية بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية وذلك بعد ائذار المتخلفين عن الدفع لمدة عشرة ايام من تاريخ تبليغهم او تبليغ محال اقامتهم الاذارات وتمردهم بعدئذ عن الدفع .

المادة ٥٧ - يعتبر وزير الاقتصاد الوطني هو المرجع لغرف الصناعة في جميع ما يختص بما لها وما عليها من امور .

المادة ٥٨ - يحق للدوائر الحكومية ان توفد مندوباً او أكثر عنها لحضور جلسات الفرقة عند النظر في امور تتعلق باختصاصها للمناقشة فيها على ان لا يؤخذ رأي هؤلاء المندوبين في المقررات التي تتخذها الفرقة .

المادة ٥٩ - تشترك كل فرقة صناعية بموافقة وزير الاقتصاد الوطني في انشاء وادارة اي عمل يعود بالفائدة على تنمية الصناعة في المملكة .

المادة ٦٠ - يجوز للغرف الصناعية بموافقة وزير الاقتصاد الوطني ان تكون اتحاداً عاماً للعناية بمصالحها .

المادة ٦١ - يدفع رسم التسجيل حالماً يقبل المصنو في الهيئة العامة ولا يجوز تسجيله قبل دفع هذا الرسم .

المادة ٦٢ - تنتهي السنة المالية للفرقة بنهاية شهر آذار من كل سنة .

المادة ٦٣ - لا يجوز رد الاموال التي تجبها الفرقة الا في الحالات التي يثبت فيها ان تلك الاموال استوفيت بطريق الخطأ

المادة ٦٤ - يعين مجلس ادارة الفرقة مدققاً قانونياً للحسابات والموازنة وعلى أمين الصندوق ان يطلع المدقق على دفاتر الفرقة والمستندات المتعلقة بماليتها وتخضع مالية الفرقة في جميع الاحوال لمراقبة الحكومة

المادة ٦٥ - عندما ينتدب مجلس ادارة الفرقة عضواً او أكثر من الاعضاء او غيرهم للقيام ب مهمة تمود لصالح الفرقة عليه ان يضمن قراراته مقدار التمويلات التي ستصرف لقاء نفقات السفر وغيرها من النفقات ويدون ذلك في محضر الجلسة

المادة ٦٦ - جميع المبالغ المدفوعة لصندوق الفرقة المنحلة والمتحققة لها تصبح ملكاً للفرقة الجديدة ولا يجوز استردادها كلياً أو جزئياً

هكذا من المصلحة

المادة ٦٧ - لا يستفيد من احكام هذا النظام أي صاحب صناعة الا اذا كان عضوا في غرفة صناعية في المملكة

المادة ٦٨ - يسجل جميع ما تشتره وما تبنيه الغرف الصناعية باسمها ولا يجوز تسجيل الاموال المنقولة وغير المنقولة باسم شخص او اشخاص اخرين مهما تكن صفتهم

المادة ٦٩ - لا يجوز بيع او رد اي عقار او بناء او اموال منقولة وغير منقولة باسم الغرفة الا بقرار من ثلثي اعضاء مجلس ادارتها على الاقل

الباب الرابع

لجان التحكيم

المادة ٧٠ - تقوم الغرفة بفض الخلافات بين اصحاب المؤسسات الصناعية وغيرهم عند تقديم طلب خطي من الطرفين المتنازعين او احدهما بشرط ان يوافق الطرف الاخر على قبول التحكيم بعد تقديم الطلب من خصمه خطياً

المادة ٧١ - تعين الغرفة بعد تسلمها طلب التحكيم الموافق عليه من الطرفين المتنازعين في اول جلسة تعقدها لجنة مؤلفة من ثلاثة اشخاص تراعي فيهم الكفاءة والخبرة والامانة وعدم الملاءة بموضوع التحكيم بموجب قرار حسب الاصول للنظر في القضية المختلف عليها واصدار الحكم اللازم فيها .

المادة ٧٢ - تباشر لجنة التحكيم عملها في مدة لا تتجاوز الاسبوع من تاريخ ابلاغها التعيين بعد الحصول على صك التحكيم الموقع من الطرفين المتنازعين تراعي فيه نصوص قوانين التحكيم المرعية في البلاد .

المادة ٧٣ - تدون لجنة التحكيم اعمالها ووقائع جلساتها في محضر خاص وترفعه مع قرارها الى رئيس الغرفة الذي يبلغه الى الطرفين المحتكمين بعد تسجيله في سجل الغرفة الخاص .

المادة ٧٤ - يحدد مجلس الادارة اتعاب ونفقات لجنة التحكيم وكيفية تحصيلها .

المادة ٧٥ - تؤخذ قرارات لجنة التحكيم بأكثرية الاصوات ، وينتهي عملها عند رفع قرارها مع اوراق القضية لرئيس الغرفة .

١٩٦١/١٠/١١

أعضاء المجلس

وزير الاشغال العامة يعقوب معمر	وزير الصحة جميل التوتوني	وزير المالية هاشم الجبوري	رئيس الوزراء ووزير الخارجية بهجت التلهوني
وزير الزراعة والانشاء والتعمير علي نصوح الطاهر	وزير الداخلية والعدل ووزير الدفاع بالوكالة حسن السكاتب	وزير التربية والتعليم وفيق الحسيني	
وزير الاقتصاد الوطني جليل حبيب	وزير الشؤون الاجتماعية وقائم باعمال قاضي القضاة بشير الصباغ	وزير المواصلات عبد الحميد موفقي	

نظام موظفي مجلس الاعمار

بمقتضى المادة (١٠) المعدلة من قانون مجلس الاعمار رقم ١٥ لسنة ١٩٥٧ .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٥/١٠/١٩٦١ .

أمر بوضع النظام الآتي :

نظام موظفي مجلس الاعمار

رقم (٦٠) لسنة ١٩٦١

صادر بمقتضى المادة (١٠) المعدلة من قانون مجلس الاعمار رقم (١٥) لسنة ١٩٥٧

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام موظفي مجلس الاعمار لسنة ١٩٦١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تسري احكام هذا النظام على جميع الموظفين والمستخدمين في مجلس الاعمار وشايعه من يتقاضون رواتبهم من موازنة مجلس الاعمار وموازنات المشاريع .

المادة ٣ - يكون للكلمات والمباريات التالية المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :

(موظف) كل شخص ذكر أو أنثى معين أو معين من المراجع المختص في وظيفة مصنفة أو غير مصنفة داخلة في ملاك مجلس الاعمار وكل شخص يعين بعقد بموجب احكام هذا النظام .

(مستخدم) كل شخص يستخدمه مجلس الاعمار من مخصصات المشاريع براتب شهري مقطوع .

(ملاك) (مجموع الوظائف والدرجات المعينة لها والرواتب المحددة لها المصادق عليها بمقتضى موازنة مجلس الاعمار .

(مجلس الوزراء) حيشا وردت بنظام الموظفين ، مجلس الاعمار .

(وزير) (نائب رئيس مجلس الاعمار .

(وكيل الوزارة) الامين العام لمجلس الاعمار .

(لجنة انتقاء الموظفين) اللجنة التي يؤلفها مجلس الاعمار وتكون مسؤولة عن انتقاء كافة موظفي المجلس وتعيينهم في خدمته .

هكذا من الأصل

(لجنة ترفيع الموظفين) اللجنة التي يؤلفها مجلس الاعمار وتكون مسؤولة عن تسبب ترفيع جميع موظفي المجلس باستثناء الترفيع للدرجتين الاولى والثانية فالترفيع اليهما يقرره مجلس الاعمار بناء على تسبب نائب الرئيس .

المادة ٤ - الموظفون المصنفون وغير المصنفين الذين يستقون عن خدماتهم من قبل مجلس الاعمار يكون لهم حق التوفيق عن خدماتهم بمعدل راتب شهر عن كل سنة يقضيها الموظف بصورة مستمرة في الخدمة بالنسبة للسنوات الثلاث الاولى ، واجرة نصف شهر عن سنة تالية بشرط لا يتجاوز مجموع التوفيق راتب تسعة أشهر . ويشترط ان يكون الموظف قد قضى ستة اشهر متواصلة أو أكثر في الخدمة . ويستحق الموظف التوفيق عن كسور السنة بنسبة ما قضاه منها في الخدمة .

المادة ٥ - يحق لموظفي مجلس الاعمار تقاضي ما يستحقونه من توفيق عن خدماتهم اعتباراً من تاريخ تأسيس مجلس الاعمار في ١٩٥٧/٨/١ .

المادة ٦ - مع مراعاة احكام المواد السابقة تطبق احكام قانون الخدمة المدنية ونظام الموظفين المدنيين المعمول بهما أو أي تشريع آخر يقوم مقامهما على موظفي ومستخدمي مجلس الاعمار .

١٩٦١/١٠/١٦

أخيراً

وزير الاشغال العامة يعقوب معمر	وزير الصحة جميل التوتوني	وزير المالية هاشم الجبوسي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية ميجت التلموني
وزير الزراعة والانشاء والتعمير علي نصوح الطاهر	وزير الداخلية والمدينة ووزير الدفاع بالوكالة حسن الكاتب	وزير التربية والتعليم وليفق الحسيني	
وزير الاقتصاد الوطني جليل حوب	وزير الشؤون الاجتماعية وقائم باعمال قاضي القضاة بشير الصباغ	وزير المواصلات عبد المجيد موني	

نظام الاعمار للموظفين المدنيين

بمقتضى المادة (١٨) من قانون مجلس الاعمار رقم ١٥ لسنة ١٩٥٧ .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦١/١٠/٢٢ .

أمر بوضع النظام الآتي :

نظام الاجهزة الاسلحة الاقطة المعدل

رقم (٦١) لسنة ١٩٦١

صادر بمقتضى المادة (٤) من قانون التلغراف الاسلحة لسنة ١٩٢٤

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام الاجهزة الاسلحة الاقطة المعدل لسنة ١٩٦١) ويقرأ مع نظام الاجهزة الاسلحة الاقطة رقم ١ لسنة ١٩٥٥ الذي يشار اليه فيما يلي بالنظام الأصلي وتعدله بالنظام رقم ١٩ لعام ١٩٦٠ . كنظام واحد ويعمل به من تاريخ العمل بالنظام الأصلي .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة السادسة من النظام رقم ١٩ لسنة ١٩٦٠ ويستعاض عنه بما يلي :

« ويحق لوزير المواصلات أن يأمر بالاكفاء باستيفاء الرسم العادي فقط اذا اقتنع بمعذرة المتخلف عن تجديد رخصة جهازه . وكذلك يحق له اجراء أية مصالحة تقتضيها ظروف أية قضية تتعلق بجهازه الراديو .

المادة ٣ - تعدل الفقرة (ب) من المادة (٢) من النظام رقم ١٩ لسنة ١٩٦٠ باضافة عبارة :

« وسيارات الشحن (التراكات) بد كلمة (عمومي) » .

المادة ٤ - يلغى ما جاء في المادة (١١) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :

« يمنح كل من يشترى جهاز راديو جديد مهلة شهرين لتسديد رسم الرخصة وإذا تخلف بعدئذ يعاقب بمقتضى احكام المادة (١٣) من النظام الأصلي .

المادة ٥ - يلغى ما جاء المادة (٢٤) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :

« لا يقبل أي ادعاء يراد به حذف قيد الجهاز الاقطة بحجة سرقة أو اختراقه أو يمه أو اعادته الى البائع أو عدم صلاحية للاستعمال أو ابداعه لدى متعاطي مهنة التصليح أو غير ذلك ما لم يقدم مالكة بينة تؤيد ادعاءه خلال شهرين على الاكثر من تاريخ وقوع الحادث . ولوزير المواصلات (البريد) حق قبول هذا الادعاء أو رفضه .

هكذا من الأصل

المادة ٦ - لا يحق لأي إنسان أن يمدد أسلاكاً من عمارة إلى أخرى بقصد نقل الاذاعات أو المكالمات أو شيء آخر إلا بعد الحصول على موافقة خطية من وزير المواصلات وعليه أن يتقيد بالشروط التي يعينها الوزير المذكور وكل من يخالف ذلك يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في الفقرة (٢) من المادة (٤) من قانون التلغراف اللاسلكي لسنة ١٩٣٤.

١٩٦١/١٠/٢٣

أحمد بن طلال

وزير الاشغال العامة يعقوب معمر	وزير الصحة جميل التوتوني	وزير المالية هاشم الجيومى	رئيس الوزراء وزير الخارجية بهجت التلهوني
وزير الزراعة والانشاء والتعمير علي نصوح الطاهر	وزير الداخلية والعدل وزير الدفاع بالوكالة حسن الكلاب	وزير التربية والتعليم وليفق الحسيني	
وزير الاقتصاد الوطني جليل حوب	وزير الشؤون الاجتماعية وقائم باعمال قاضي القضاة بشير الصباغ	وزير المواصلات عبد المجيد مونتفي	

نحمد الله الذي هدانا لهذا

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور.

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦١/١٠/٢٢.

أمر بوضع النظام الآتي:

نظام رقم (٦٢) لسنة ١٩٦١

النظام المعدل لنظام الانتقال والسفر

المادة ٢ - يسمى هذا النظام (النظام المعدل لنظام الانتقال والسفر لسنة ١٩٦١) ويقرأ مع النظام رقم (٧) لسنة ١٩٥٣ المعدل.

المادة ٣ - يقر النظام الأصلي وتعديلاته كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تعدل المادة (١٢) من النظام الأصلي حسبما عدلت بالنظامين رقم (٢١ و ٤٩) لسنة ١٩٦١ بإضافة الفقرة (د) التالية إليها بعد الفقرة (ج) مباشرة واعتبار الفقرة اللاحقة فقرة (هـ).

د - يحق لمجلس الوزراء بناء على تنسيب معالي وزير المالية إضافة أية وظيفة إلى الوظائف المدرجة في الفقرات (أ، ب، ج) السابقة.

١٩٦١/١٠/٢٣

أحمد بن طلال

وزير الاشغال العامة يعقوب معمر	وزير الصحة جميل التوتوني	وزير المالية هاشم الجيومى	رئيس الوزراء وزير الخارجية بهجت التلهوني
وزير الزراعة والانشاء والتعمير علي نصوح الطاهر	وزير الداخلية والعدل وزير الدفاع بالوكالة حسن الكلاب	وزير الشؤون الاجتماعية وقائم باعمال قاضي القضاة بشير الصباغ	وزير التربية والتعليم وليفق الحسيني
وزير الاقتصاد الوطني جليل حوب	وزير الشؤون الاجتماعية وقائم باعمال قاضي القضاة بشير الصباغ	وزير المواصلات عبد المجيد مونتفي	

نحمد الله الذي هدانا لهذا

بمقتضى المادة (١٨) من قانون مجلس الاعمار رقم (١٥) لسنة ١٩٥٧.

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦١/١٠/٢٢.

أمر بوضع النظام الآتي:

نظام رقم (٦٣) لسنة ١٩٦١

صادر بالاستناد لاحكام المادة (١٨) من قانون مجلس الاعمار رقم (١٥) لسنة ١٩٥٧

١ - يسمى هذا النظام (نظام اللوازم لمجلس الاعمار لسنة ١٩٦١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

٢ - نائب رئيس مجلس الاعمار او من يفوضه من الموظفين الرئيسيين مسؤول عن شراء اللوازم وحفظها والاشراف عليها وسك قيودها.

هكذا من الله صلي

٣ - لئائب رئيس مجلس الاعمار أو من يفوضه خطياً بناء على طلبات موقفة من الموظفين المسؤولين عن تنفيذ المشاريع شراء لوازم من الاسواق المحلية اذا كانت اثمانها لا تتجاوز (٣٥٠) ديناراً وفي هذه الحالة يجب الحصول اذا أمكن على منافسات محلية من ثلاثة بيوت تجارية على الأقل عن طريق لجنة يعينها نائب الرئيس ولا يجوز تقسيم كمية اللوازم الى صفقات متعددة من نوع واحد قيمة كل منها (٣٥٠) ديناراً أو أقل .

٤ - اذا كانت قيمة اللوازم التي يطلبها الموظفون المسؤولون عن تنفيذ المشاريع أكثر من (٣٥٠) ديناراً فيجب شراؤها عن طريق لجنة عطاءات مجلس الاعمار أو عن طريق الوكلاء الرسميين .

٥ - أ - يعين مجلس الاعمار لجنة عطاءات مؤلفة من ثلاثة من أعضائه وإذا تقيب أحد الأعضاء فلنائب الرئيس ان يعين عضواً من أعضاء المجلس ليحل محله اثناء غيابه ويحق لهذه اللجنة ان تطلب الاستشارة من أي شخص أو موظف أو في عدد النظر في أي عطاء اذا رأت لزوماً لذلك .

ب - يجوز لمجلس الاعمار بناء على تسبب لجنة العطاءات تعيين لجان فرعية عند الضرورة للمشتريات الخارجية .

٦ - على الموظفين المسؤولين عن تنفيذ المشاريع ان يعلموا نائب رئيس مجلس الاعمار عن احتياجاتهم من اللوازم قبل ان تحقق الحاجة اليها بمدة كافية من الزمن وأن يبينوا التفاصيل الكاملة عن نوعها وكميتها والتاريخ المطلوب ان تسلم فيها تلك اللوازم وعمل التسليم وتفصيل الحزم والحد الأعلى لوزن كل طرد وأية تفصيلات ضرورية أخرى .

٧ - يجوز لنائب رئيس مجلس الاعمار في الحالات التي تكون فيها حياة الناس أو ممتلكاتهم مهددة بالخطر بسبب الفيضانات والزلازل والصواعق أو غير ذلك ان يشتري اللوازم عن غير طريق لجنة العطاءات .

٨ - يجوز لنائب رئيس مجلس الاعمار بناء على شهادة الضرورة الملحة لشراء اللوازم فوراً الصادرة من الموظف المسؤول عن تنفيذ المشروع والمبين فيها الأسباب الموجبة للشراء الفوري ان يشتري تلك اللوازم دون الرجوع الى لجنة العطاءات كذلك تشتري اللوازم دون عطاءات اذا كانت تلك اللوازم لا تنتجها الا شركة واحدة (كالاسمنت مثلاً) او كانت قطع غيار للمهمات الآلية والكهربائية من نوع معين .

٩ - لا يجوز شراء أية لوازم الا اذا توفرت المخصصات في الموازنة ويجب حصر الاموال لدى مديرية المالية لكل طلب شراء قبل الشروع في تنفيذه وفي الحالات التي تقدم فيها طلبات لشراء لوازم لا يكون لها مخصصات يشعر الموظف المسؤول بان الطلب لا يمكن السير فيه .

١٠ - يعلن عن اللوازم المطلوبة وعن شروطها بشكل واضح في الجرائد المحلية قبل شهر من التاريخ المحدد للعطاء ويذكر في الاعلان انه يمكن الحصول على النماذج الضرورية والاطلاع على شروط المقاولات من رئيس المشتريات في مجلس الاعمار .

١١ - تودع العطاءات من قبل المناقصين انفسهم في صندوق العطاءات في مجلس الاعمار ويكون هذا الصندوق محكماً وذو ثلاثة مفاتيح مختلفة يحتفظ كل عضو من أعضاء اللجنة بواحد منها .

١٢ - تفتح كافة العطاءات بحضور اللجنة ويوقع عليها الأعضاء ثم تسجل من قبل رئيس المشتريات وتندفق اللجنة في العطاءات وتفحص المساطر الواردة معها ويجوز دعوة المناقصين لحضور جلسة فتح العطاءات .

١٣ - يقبل عادة العطاء الأقل اذا كانت اسماؤه معتدلة وكانت اللجنة مقتنعة بأهلية مقدمه وإذا لم يقبل العطاء الأقل فعل اللجنة ان تبن الأسباب ويجب الاستناد الى تقرير مختبر الحكومة المركزي بالنسبة لجودة المواد لأقل ثلاثة اسماؤه وعندما يقبل العطاء تختم المساطر المقدمة معه بحضور اللجنة ولا يجوز قبول أي عطاء يخالف شروط العطاء المملنة .

١٤ - اذا رأت اللجنة ان الاسعار المعروضة في العطاء اعلى من الاسعار الرائجة فللجنة ان تعمل الترتيب الذي تراه مناسباً لمشتري اللوازم المطلوبة .

١٥ - كل عطاء تقره اللجنة يكون خاضعاً للنقض من قبل نائب الرئيس في غضون سبعة ايام من تاريخ اقراره من اللجنة اذا كانت قيمة العطاء لا تزيد على الف دينار وإذا زادت عن ذلك فحق النقض يعود الى مجلس الاعمار .

١٦ - على رئيس المشتريات ان يعلم الفائزين من مقدمي العطاءات وان يعمل ما يجب لانجاز كافة معاملاتها الرسمية .

١٧ - حينما يقبل العطاء يجب تقديم كفالة او سند تأمين الى اللجنة من مقدم العطاء لتأمين تنفيذ العطاء .

١٨ - على الموظفين المسؤولين عن تنفيذ المشاريع ان يتأكدوا انهم لا يشترون لوازم او يحتفظون بلوازم تزيد عن حاجاتهم الفعلية .

١٩ - لا تنظر لجنة العطاءات في أي طلب لمشتري لوازم الا اذا كان صادراً من الموظف المسؤول عن تنفيذ المشروع .

٢٠ - يعين مجلس الاعمار شكل السجلات والنماذج المتعلقة باللوازم .

٢١ - تشعن جميع اللوازم المشتراة لمجلس الاعمار باسم نائب الرئيس وهو يعين ممثلاً له او أكثر في مركز التفريغ لاستلامها وللمعانة الطرود وتوقيع بوالص الشحن وشهادات اللوازم المفقودة او الواردة بحالة غير صالحة . ويجب التأمين على جميع اللوازم المشتراة من خارج الاردن لصالح مجلس الاعمار .

٢٢ - الطرود التي يظهر عليها دلائل التالف او النقصان او العطب تفتح من قبل ممثل نائب المجلس وتندفق محتوياتها بحضور وكلاء البواخر ووكلاء التأمين وفي حالة اكتشاف أي عطب او نقص يجب الحصول على شهادة من وكيل الباخرة ووكيل التأمين وارسالها الى رئيس المشتريات من اجل المطالبة بالخسارة او العطب .

٢٣ - يجب الاحتفاظ بسجلات اللوازم تدون فيها كافة الادخالات والاخراجات بموجب مستندات كما يجب ان يبين الرصيد عند كل ادخال او اخراج .

٢٤ - يوضع مع كل صنف من المواد الموجودة في المستودع بطاقات تحتوي على الموجود من ذلك الصنف ويدون في هذه البطاقات ما يجري ادخاله او اخراجه من اللوازم في الحال على ان يوقع الموظف المسؤول حذاء كل نفذه .

٢٥ - لا تؤدي ائتمان اللوازم المشتراة علماً الا بعد ايداعها الى المستودعات على ان يربط بمستند التأدية نسخة من مستند الادخالات الذي يشعر بتسلم اللوازم .

٢٦ - توجه طلبات صرف اللوازم الى مأمور المستودع وتكون موقفة من الموظف المرخص له بحسب اللوازم من المستودع ويوضع خط مستقيم تحت اخر نفذه مدونة فيها وتحفظ هذه الطلبات بالتسلسل حسب ترتيب مستندات الاخراجات المختصة بها .

٢٧ - تلف اللوازم التي يقرر انها غير صالحة للاستعمال باذن من نائب الرئيس وفي هذه الحالة ينبغي ان تؤيد مستندات الاخراجات المنظمة من اجلها بشهادة تتضمن انها اتلفت كما يجب ان يشار الى الاذن المعطى باتلافها .

هكذا من المأمور

٢٨-تباع اللوازم الزائدة او غير الصالحة للاستعمال اما بالمزايدة العلنية او بواسطة عطاءات

٢٩-يحق لنائب رئيس مجلس الاعمار شطب اية خسارة تقع في اللوازم اذا كانت لا تتجاوز قيمتها (٥٠) ديناراً شريطة ان لا يكون هناك اهمال او اختلاس فيها وفيما عدا ذلك لا تشطب اية خسارة الابتسبب نائب الرئيس وقرار من مجلس الاعمار

٣٠-كل موظف عهد اليه باقتناء او حفظ لوازم او اثاث او ادوات او اموال اخرى تخص مجلس الاعمار يكون مسؤولاً شخصياً عن المحافظة عليها ويجب ربطه بكفالة عدلية كما يجب عليه ان يقارن اللوازم التي في عهده لتقيدها الرسبة من حين الى اخر

٣١-ينتدب نائب رئيس مجلس الاعمار الموظفين اللازمين للاشراف على تنفيذ جميع شروط العقود المبرمة بين لجنة العطاءات والمتعهدين للتثبت من صحة انطباق اللوازم المسلمة على النماذج والشروط والوصاف المينة في العقود

٣٢-رئيس المشتريات او من يفوضه نائب رئيس مجلس الاعمار مسؤول عن معاينة وتسليم اللوازم المشتراة حسب مواصفاتها الواردة في العطاء وتسليمها الى الموظف المسؤول في الدائرة المختصة بموجب المستندات الخاصة باللوازم والتي يوقع عليها كل من الموظف الذي يسلم اللوازم والموظف الذي تسلمها

٣٣-لنائب رئيس مجلس الاعمار ان ينتدب من يختاره من الموظفين للقيام بتفتيش مستودعات اللوازم التابعة لمجلس الاعمار وعليهم ان يقدموا تقريراً نتيجة التفتيش

٣٤-على مأمور المستودع ان يقدم الى نائب الرئيس تقريراً بلا ابطاء حال حدوث أي فقدان أو تلف أو ضرر أو تباین بين موجود السجل وموجود المستودع

٣٥-على مأمور المستودع ان يزود نائب الرئيس في كل نصف سنة (أي في أول يوم من نيسان وأول يوم من تشرين الأول) بقائمة اللوازم غير الصالحة للاستعمال وقائمة اللوازم الزائدة عن الاحتياج

٣٦-يعين نائب رئيس مجلس الاعمار لجاناً لجرد المستودعات في ٣١ آذار من كل سنة أو في أي وقت آخر كما يعين الاصول الواجب اتباعها عند الجرد

٣٧-يجوز لمجلس الاعمار اصدار تعليمات لتنفيذ احكام هذا النظام

٣٨-يلغى نظام اللوازم لمجلس الاعمار لسنة ١٩٥٧

١٩٦١/١٠/٢٢

محتوى الملحق

وزير الاشغال العامة يعقوب معمر	وزير الصحة جميل التوتونجي	وزير المالية هاشم الجبوري	رئيس الوزراء ووزير الخارجية يهجت التلهوني
وزير الزراعة والانشاء والتعمير علي لصوح الطاهر	وزير الداخلية والعدل ووزير الدفاع بالوكالة حسن السكاك	وزير التربية والتعليم ولفيق الحسيني	وزير المواصلات عبد الحميد مريض
وزير الاقتصاد الوطني جليل سروب	وزير الشؤون الاجتماعية وقائم باعمال قاضي القضاة بشير الصباغ		

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦١/١٠/٢٢ الموافقة على مشروع الاتفاقية المبنية على عقد بين الحكومة وجسبة هيئة خدمات الاغاثة الكاثوليكية بشكله التالي وتفويض معالي وزير الشؤون الاجتماعية بالتوقيع عليه بالنيابة عن الحكومة

اتفاقية

بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وهيئة خدمات الاغاثة الكاثوليكية - المؤتمر الكاثوليكي الخيري الوطني

ان هيئة خدمات الاغاثة الكاثوليكية ، المعروفة بالمؤتمر الكاثوليكي الخيري الوطني في الولايات المتحدة ، رغبة منها في أن تستورد وتوزع على المحتاجين ، دون أي مقابل على الاطلاق ، الاطعمة والالبسة والمواد والمعدات الطبية والتعليمية ووسائل اللهدو والتدريب المهني ، بالكسبات التي تستطيع الحصول عليها ، بفرض تنمية روح التعاون بين الجماعات ومساندة المشاريع الرامية الى مساعدة الافراد على الأخذ بأنصر انفسهم ، فانها ستقوم بما يلي :

١-أ- تتخذ التدابير لتأمين الحصول على مثل هذه المواد من خارج المملكة الأردنية الهاشمية وعلى الاخص من الولايات المتحدة الاميركية وتقديمها لهذه البلاد دون أية نفقات تتكبدتها الحكومة الأردنية من أجل الحصول عليها

ب- تتخذ التدابير لتأمين الحصول على مثل هذه المواد حسبما تقتضيه الضرورة من داخل المملكة الأردنية الهاشمية دون أية نفقات تتكبدتها الحكومة الأردنية من أجل ذلك

٢-أ- تنظم مكتباً لتحقيق هذا المشروع في الأردن وتمده بالموظفين اللازمين ويتولى مسؤولية الاشراف عليه شخص اميركي الجنسية يقوم بتفتيش ومراقبة جميع مراحل وأوجه استلام المواد وتخزينها وتوزيعها ، وتستخدم من حين الى آخر الموظفين الاضافيين اللازمين حسبما يقتضيه القيام بهذه المهمة

ب- تتوصل الى ، وتشرف على ، طريقة للتوزيع بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية لتأمين وصول هذه المواد الى المستحقين والمحتاجين دون خلافهم من أفراد الجمهور

ج- توزع المواد على المتفعين كقسم من مشروعها هذا ، بدون تمييز ، وعلى أساس الحاجة دون غيرها بكميات متساوية وعلى فترات منتظمة بقدر الامكان بنية تجنب تسرب هذه المواد (لغير مستحقها) وتسهيلاً لاستعمالها بصورة ملائمة من قبل الذين يتسلمونها

د- تضع بالتشاور مع وزارة الشؤون الاجتماعية ومنظمات التوزيع التي تتعاون معها شروط أهلية الأشخاص والمؤسسات والمنظمات الخيرية لتسلم مواد الاغاثة

هـ- تلقت اتياء وزارة الشؤون الاجتماعية و / أو السلطات الحكومية المختصة الى أية حالات يحدث فيها تسرب مواد الاغاثة (لغير مستحقها) أو تسلمها على غير الوجه الصحيح او حدوث انحراف عن طريقة التوزيع المتفق عليها ، وذلك بفرض تمكين السلطات الحكومية من أخذ التدابير الكفيلة باصلاح هذه الاخطاء

و- تقدم الموظفين اللازمين لادارة المستودعات التي تقدمها الحكومة الأردنية بموجب هذه الاتفاقية

ز- تنظر بعين المعطف حسب توفر مواد الاغاثة لديها الى أية طلبات تقدم بها الحكومة لمساعدة اية مؤسسات معينة او مراكز خيرية او عيادات طبية الخ ...

هكذا من الملحق

تقوم حكومة المملكة الأردنية الهاشمية من جانبها بما يلي :

١ - تسمح دون تقاضي ايترسوم بدخول الهبات التي تقدمها هيئة خدمات الاغاثة الكاثوليكية (المؤتمر الكاثوليكي الخيري الوطني) والمواد والمعدات التي تمكن من الحصول عليها لتحقيقاً لمشروعها والمواد والمعدات التي تستوردها لاستعمال موظفيها المباشر على ان تشتر هبة خدمات الاغاثة الكاثوليكية الجهة الحكومية المختصة عن طريق وزارة الشؤون الاجتماعية من مثل هذه الشحنت وتأخذ موافقتها على ذلك

٢ - لا تفرض أية جمارك أو عوائد أو ضرائب :

أ - على الهبات والشحنت الممنية التي تجلبها هيئة خدمات الاغاثة الكاثوليكية (المؤتمر الكاثوليكي الخيري الوطني) سواء عندما تكون هذه الهبات والشحنت في حيازة هيئة خدمات الاغاثة الكاثوليكية او بعد ان يتسلمها مستحقوها
ب- على هيئة خدمات الاغاثة الكاثوليكية (المؤتمر الكاثوليكي الخيري الوطني) او موجوداتها او وارداتها او عملياتها او معاملاتها او اموالها بما في ذلك السيارات اللازمة لمكاتبها او عملياتها والبنزين اللازم لسياراتها
ج- على الرواتب او المكافآت التي تدفعها هيئة خدمات الاغاثة الكاثوليكية لموظفيها الاميركيين لخدماتهم الشخصية
د - على المواد الشخصية والأشياء العائدة لموظفي هيئة خدمات الاغاثة الكاثوليكية

٣ - تساعد على تعقيب وتحويل متسلمي الهبات بمسؤولياتهم في ضرورة عدم بيعها او مقايضتها او تبديلها

٤ - تطبق الاجراءات التأديبية او الجزائية اللازمة بغية الحيلولة دون و/او منع التصرف المخالف بهذه الهبات أو تملكها بصورة غير صحيحة

٥ - تمنع حيازة الهبات من قبل اي اشخاص سوى مستحقي تسلمها وتحويل دون تسلمها عن غير طرق التوزيع النظامية وتجعل مثل هذه المخالفات خاضعة للعقوبات القانونية وفي حال حدوث مخالفات لأصول التوزيع المقررة او حصول تصرف بهذه المواد بصورة مخالفة للأنظمة المتفق عليها تجعل مثل هذه المواد التي أسي توزيعها او التصرف فيها عرضة للمصادرة والاستمادة من قبل الهيئة التي استوردتها

٦ - تمنح بموجب هذه الاتفاقية لمواد الاغاثة التي تقدمها هيئة خدمات الاغاثة الكاثوليكية (المؤتمر الكاثوليكي الخيري الوطني) أولوية كاثي تمنحها لمواد الاغاثة والتأهيل الاخرى التي تستورد للبلاد من قبل الهيئات المماثلة وذلك في ما يتعلق بتفريغ وتسليم وتخزين ونقل هذه المواد وتنحمل (الحكومة الأردنية) نفقات تفريغ وتسليم وتخزين ونقل مواد الاغاثة هذه ابتداء من موانئ دخولها البلاد الى أن يتم توزيعها نهائياً على مستحقيها ويشترط في ذلك ان تكون هيئة خدمات الاغاثة الكاثوليكية مسؤولة عن دفع رواتب الموظفين اللازمين لإدارة وحراسة المواد والمعدات التي تستوردها للأردن بمقتضى هذا المشروع

٧ - تساعد على التعريف بحقيقة هذا المشروع والهبات التي يشملها : بأنها « هبات من الشعب الاميركي الى الشعب الأردني (تصله) عن طريق هيئة خدمات الاغاثة الكاثوليكية »

٨ - تمكن هيئة خدمات الاغاثة الكاثوليكية (المؤتمر الكاثوليكي الخيري الوطني) من أن تستبدل العملة الأميركية بالعمله المحلية بالقدر الذي تحتاجه وذلك حسب سعر التحويل الرسمي .

٩ - تسهل عمليات خدمات الاغاثة الكاثوليكية (المؤتمر الكاثوليكي الخيري الوطني) وفقاً لهذه الاتفاقية بكافة الطرق الممكنة بما في ذلك اصدار اوراق الاعتماد اللازمة للموظفين المشتغلين بهذه العمليات ، والمساعدة على تأمين أماكن سكنهم وخدماتهم السفرية واعطاء حق الأولوية والتسهيلات اللازمة لاتصالهم داخل البلاد ومنع مكاتب هيئة خدمات الاغاثة الكاثوليكية (المؤتمر الكاثوليكي الخيري الوطني) وخارجها .

١٠ - تسمح لضباط الارتباط اللازمين لبيئة خدمات الاغاثة الكاثوليكية (المؤتمر الكاثوليكي الخيري الوطني) بدخول المملكة الأردنية الهاشمية لتولي أعمالها ، على أن يكون دخول الواحد منهم في كل حالة خاضعاً لموافقة السلطة ومتشياً مع قوانينها وأنظمتها المرعية .

١١ - تسمح لبيئة خدمات الاغاثة الكاثوليكية (المؤتمر الكاثوليكي الخيري الوطني) بان تقدم على نطاق محدود مواد الاغاثة والشحنت الخاصة التي يتبرع بها أفراد و/أو جماعات معينة في الولايات المتحدة لمؤسسات ومراكز خيرية ولجان معينة ويشترط في ذلك حصول الهيئة على موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية سلفاً على جلب مثل هذه المسود قبل أن يجري شحنها للأردن .

ينتهي العمل بهذه الاتفاقية في أي وقت بعد انقضاء تسعين يوماً على اشعار أي فريق للآخر برغبته في انائها . وعند نهاية العمل بها ، تصفي هيئة خدمات الاغاثة الكاثوليكية (المؤتمر الكاثوليكي الخيري الوطني) كافة موجوداتها في الأردن بالطريقة التي توافق عليها الحكومة الأردنية .

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
عن هيئة خدمات الاغاثة الكاثوليكية
(المؤتمر الكاثوليكي الخيري الوطني)

اعلان

باخصاع زيت بذر القطن المستورد من سوريا لاجازة استيراد

قرر مجلس الوزراء عملاً بالمادة الثامنة من اتفاق تنظيم التبادل التجاري المفقود بين حكومتى المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية السورية لسنة ١٩٥٣ اخضاع مادة زيت بذر القطن المستورد الى المملكة الاردنية الهاشمية من سوريا لاجازة استيراد مسبقة .

١٩٦١/١٠/١٢

اعلان

باخصاع مادة زيت بذر القطن المستورد من لبنان لاجازة استيراد

قرر مجلس الوزراء عملاً بالمادة السابعة من اتفاق تنظيم التبادل التجاري المفقود بين حكومتى المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية اللبنانية لسنة ١٩٥٣ اخضاع مادة زيت بذر القطن المستورد الى المملكة الاردنية الهاشمية من لبنان لاجازة استيراد مسبقة .

١٩٦١/١٠/١٢

هكذا من الأصل